الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور الطاهر مولاي – سعيدة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

العنوان:

التنمية المستدامة في الجزائر [واقع وآفاق]

مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص: قانون البيئة والتنمية والمستدامة

من إعداد الطالبين:

- شلف حاج عيسى
- كبير مجحودة وليد رضوان

تحت إشراف الدكتور(ة):

د. بن سليمان عبد النور

لجنة المناقشة:

الدكتور: بن علي عبد الحميد.....رئيساً

الدكتور: حمادو دحمان.....مناقشاً ومقرراً

الدكتور: بن سليمان عبد النور..... مناقشاً ومقرراً

السنة الجامعية:2020-2021

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وتقدير

يـــــارب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، تباركت يـــــارب وتعاليت، "سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم".

ونصلي ونسلم على خير نبيٍّ أرسل للعالميـــن سيدنـــــا محمد عليه أزكى الصلاة وأفضل التسليم وعلى آله وصحبه الطاهرين.

نقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان للدكتور السيد **بن سليمان عبد النور** لقبوله تقديمنا هذا العمل الذي قمنا به، كما لا ننسى في الأخير أن نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدنا بمعلومة، نصيحة، توجيه، أو بكلمة طيبة في أي مكان ....

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى ...من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما (والدين الكريمين حفظهم الله)

إلى ... إخوتي وأخواتي حفظهم الله وأعانهم

إلى ... كافة الأهل والأقارب سواء من قريب أو من بعيد

إلى ...جميع الأحباء والأصدقاء

أهدي هذا العمل

مقدمة

يشهد العالم في الآونة الأخيرة جملة من التطورات في المجالات الاقتصادية انجر عنها مخلفات أدت إلى تدهور الجانب البيئي ونشوء أزمات عالمية أثرت سلبا على الاقتصاد والحياة بصفة عامة حيث سعت الهيئات المهنية المختصة إلى فهم الأسباب التي أدت إلى هذه التدهورات وقد توصلت إلى أن السبب الرئيسي يكمن في التنامي السريع للإنتاج دون الأخذ بعين الاعتبار الآثار السلبي التي يخلفها هذا التنامي على الموارد الطبيعية والبيئية عامة والإنسان خاصة.

ومنذ دخول القرن الواحد والعشرين وزيادة الحاجيات والمتطلبات الأساسية للمجتمعات خاصة في ظل التوجهات الحديثة التي تتجه نحو تبني الخيارات الجديدة لسياسة لتوجه نحو الديمقراطية، أصبح من الضرورة تلبية تلك الاحتياجات المتزايدة لهذه المجتمعات، وذلك لن يتحقق إلا بضرورة التوجه نحو وضع سياسات وخطط واستراتيجيات بعيدة النظر تعمل وفق نظام الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية والتسيير العقلاني لها لتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي الدائم لها.

وعلى هذا الأساس أصبحت الدول العربية كغيرها من الدول النامية تتجه نحو تبني الخيارات الجديدة لتلبية المتطلبات والحاجيات الأساسية المتزايدة في مجتمعاتها من خلال توجيه مداخيل مواردها الاقتصادية نحو تحقيق الرفاه في سبيل تنمية مستدامة تضمن الاستمرارية والاستقرار الدائم، والجزائر واحدة من هذه الدول التي تحاول بدورها اعتماد استراتيجيات تنموية تعتمد على المحافظة على موارد الأجيال القادمة وصديقة للبيئة، كما بادرت بإتباع والسير نحو ركب قافلة الدول المتقدمة التي انتهجت سياسة التنمية المستدامة، رغم ذلك تبقى الجزائر بعيدة كل البعد لتنفيذ هذه السياسة الإستراتيجية وهذا رغم كل الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة بادرت الجزائر مثل بقية الدول المجاورة

لها استخدام مبالغ ضخمة، وذلك لتدعيم وتجسيد التنمية المستدامة في مختلف المجالات الحيوية لاسيما في المجال البيئي.

و نظرا لأن الأضرار البيئية تتسم بخصوصية تميزها عن غيرها من الأضرار التقليدية، كونها في الغالب أضرار غير مباشرة و لا يمكن الوقوف على حدودها، كما تعد أضرار واسعة الانتشار، و بحاجة إلى جهود جماعية لمواجهتها، فضلا على أنها تنتج بشكل عام بسبب النمو الاقتصادي، و بالرغم من أن التعويض العيني و المكرس قانونا من خلال أحكام المادة 03 من القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، وذلك في إطار تحديد للمبادئ التي يستند عليها هذا القانون، كمبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية، و مبدأ الإستبدال، أو مبدأ النشاط الوقائي و تصحيح الأضرار البيئية بالأولوية عند المصدر، يعد أفضل أنواع التعويض، إلا أن تكريسه واقعيا يعترضه بعض الصعوبات، الأمر الذي يتطلب البحث عن وسائل قانونية أخرى تكون أكثر فعالية في تحقيق التعويض عن الأضرار البيئة كما هو الأمر في نظام التأمين عن المسؤولية ونظام صناديق التعويضات كأنظمة جماعية لتعويض الأضرار البيئية (الآلية الثانية) وأمام ت ا زيد مهام و أعباء الدولة الحديثة في مجال حفظ النظام العام في سبيل توفير الأمن و الصحة و السكينة بالإضافة إلى إشباع الحاجات العامة، فسحت المجال أمام المؤسسات والمنظمات والجمعيات في مختلف المجالات لإشراكها في عملية إدارة البيئة (الآلية الثالثة)، وفي هذا الإطار تعد الجمعيات البيئية شريك في إدارة البيئة من خلال تسخير مختلف إمكانياتها الفنية و العلمية و التقنية في سبيل المساهمة في تحقيق سياسة حمائية فعالة للبيئة، كما يعتبر الحق في الإعلام أمر أساسيا للمشاركة في صناعة القرارات البيئية، ذلك أن عملية صناعة

القرار البيئي تقتضي ممن يتولاها أو يشارك فيها قدرا من المعرفة والمعلومات بالموضوع محل القرار المراد اتخاذه، و وفقا لهذا المفهوم، فإن الحق في الحصول على المعلومات يقتضي توافر هذه المعلومات فعلا من مصادرها، و واجب الجهات التي تحتفظ بهذه المعلومات إتاحتها بناء على طلب المهتمين، وتوفيرها لاطلاع الجمهور وفق آليات تتيح للأفراد فرصة للحصول على هذه المعلومات وتحليلها بهدف الاستفادة منها واستخدامها في عملية صنع القرار أو المشاركة في صناعته، وبالإضافة إلى الطابع التنظيمي في إدارة البيئة وحمايتها والذي تتولاه الدولة بشكل إنفرادي من خلال مختلف هيئاتها، تتم إدارة البيئة أيضا وفق إطار تعاقدي بين الدولة بمختلف هيئاتها ومستوياتها من جهة مع أشخاص القانون العام أو أشخاص القانون الخاص ومن جهة ثانية كما هو الحال بالنسبة لعقود تسيير النفايات و عقود إدارة المياه وعقود حسن الأداء البيئي.

ومن أجل معرفة التنمية المستدامة واستراتيجيات تطبيقها في الجزائر تتبلور الإشكالية التي سنحاول الإجابة عليها من خلال الدراسة والتي يمكن صياغتها كما يلي:

إشكالية الدراسة:

ما هو واقع التنمية المستدامة في الجزائر؟

وللإحاطة بالموضوع أكثر تم تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى أسئلة فرعية:

1. ما المقصود بالتنمية المستدامة وأهم أبعادها؟
2. فيما تتمثل أهم استراتيجيات التنمية المستدامة؟

3. فيما تتمثل إستراتيجية الجزائر في التنمية المستدامة؟

أسباب الدراسة:

هناك مجموعة من العوامل المجتمعة التي تستدعي منا التطرق إلى دراسة هذا الموضوع متمثلة في الأسباب الذاتية وأسباب موضوعية

1. الأسباب الموضوعية:

- التخصص في مجال الاقتصاد الدولي كان السبب الأول في اختيار هذا الموضوع؛

- محاولة إثراء الساحة البحثية عموما والمكتبة الجامعية خصوصا؛

- الرغبة الذاتية والميول الشخصي في معالجة ودراسة موضوع التنمية المستدامة؛

- قلة الدراسات التي تناولت الموضوع.

2. الأسباب الذاتية:

- ✓ حب التطلع ومحاولة معرفة النجاحات والتحديات التي تفرضها التنمية المستدامة على الدول المتقدمة بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة. من أجل اللحاق بركب الدول المتقدمة.
- ✓ الميل إلى دراسة هذه المواضيع التنموية التي أصبحت التحدي الأكبر الذي تواجهه دول العالم في الوقت المعاصر.

أهمية الدراسة:

لقد استحوذ موضوع التنمية المستدامة على اهتمام العالم كله، فعقدت من اجلها القمم والمنتديات العالمية فتتضح أهمية هذا الموضوع من خلال الاهتمام العالمي المتزايد بالقضايا المرتبطة ارتباطا وثيقا بالبشر والبيئية والتي برزت بوضوح في المؤتمرات العالمية.

فلم تعد التنمية المستدامة في الحقيقة ترفا فكريا، بل هي مطلب أساسي لتحقيق العدالة والإنصاف، في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين الأجيال المختلفة والمتعاقبة، لشعوب المعمورة قاطبة وعليه لابد من المحافظة عليها بالاستخدام الأمثل لذلك تتجلى بوضوح أهمية الموضوع وأحقيته في الدراسة والبحث.

أهداف الدراسة:

من بين الأهداف التي سعت لها هذه الدراسة هي محاولة إبراز ما يلي:

- محاولة التعرف على التنمية المستدامة وإستراتيجيتها.

- توضيح وتقديم دور التنمية المستدامة وأبعادها الأساسية

- التعرف على إستراتيجية الجزائر في التنمية المستدامة والبرامج التنموية التي سعت من خلالها إلى محاولة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

تمهيد:

لقد أسهم النمو السريع وغير المتوازن للتقدم الصناعي والتطورات غير المنضبطة المصاحبة له في تنامي سلسلة من المشاكل ذات الطابع البيئي، حيث أضحت قضايا التدهور البيئي – التصحر – الضغوطات الإنسانية على البيئة – الفقر والبطالة تمثل واقعا مؤلما ملازما للحياة في العصر الحديث، وخاصة مع تعزيز نموذج الحداثة المعولم والتقنيات المتطورة لقدرة البشر على الأضرار بالبيئة، ومما لاشك فيه أن جل هذه المشكلات ناتج عن سوء تسيير الإنسان للبيئة، بحيث لم تعد تكتسي صبغة محلية محدودة، ولكنها تفاقمت لتصبح انشغالا جهويا ودوليا.

وبسبب تعاظم خطر تلك المشاكل من جهة، وتقلص نسبة الموارد على الأرض وإضعاف قدرتها على تجديد ذاتها من جهة أخرى، فإن هناك حاجة ملحة لترشيد التعامل الإنساني عن طريق تبني ما يعرف بالتنمية المستدامة.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: مدخل للتنمية المستدامة

المبحث الثاني: استراتيجيات التنمية المستدامة

المبحث الثالث: المتغيرات الأساسية المؤثرة في التنمية المستدامة

المبحث الأول: مدخل للتنمية المستدامة

تروج أجندة القرن الحادي والعشرين الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة كالآليات تستخدم لترجمة أهداف دولة ما وتطلعاته في مجال التنمية المستدامة إلى سياسات وأعمال ملموسة وتمثل الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة أحد المسالك التي تعتمدها الدول لمواجهة التحديات التي يطرحها السير صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والمحلي وحتى الإقليمي وقد تحولت إستراتيجية التنمية المستدامة منذ قمة الأرض التي انعقدت في 1992 من إستراتيجية وطنية بيئية إلى إستراتيجية تشمل جوانب اقتصادية واجتماعية و بيئية وذلك ما شددت عليه قمة الأرض .

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

لقد تعددت وتنوعت التعاريف والمزايا الخاصة بالإستراتيجية لتعدد تصورات واتجاهات المنشغلين بهذا الموضوع وفيما يلي مجموعة من التعاريف والمزايا تمس الجوانب المختلفة للإستراتيجية.

الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة

أولاً: التنمية المستدامة

اكتسب مصطلح التنمية المستدامة اهتمامًا عالم يا كبيراً بعد ظهور تقرير لجنة بريت لاند والذي صاغ أول تعريف للتنمية المستدامة على أنها التنمية التي تلبي الإحتياجات الحالية الراهنة دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم، ومقتضى هذا التعريف أنه يتعين على الأجيال الحاضرة عدم تجاهل حقوق الأجيال المقبلة في البيئة والموارد الطبيعية عند إستخدامها ولا شك أن هذا

يهدد بعدم استمرارية التنمية في المستقبل، فالحفاظ على قاعدة الموارد الطبيعية يؤدي إلى تحقيق التقدم الإقتصادي والإجتماعي المنشود، وإذا استنزفت الموارد البيئية الطبيعية وتدهورت فإن أعباء ذلك سوف تكون خطيرة.

وبشكل عام فإن هذا التعريف يحدد الإطار العام للتنمية المستدامة التي تطالب بالتساوي بين الأجيال من حيث تحقيق الحاجيات الرئيسية، وهذا ما دعا الكثير من الباحثين إلى محاولة تقديم تعريفات وتفسيرات تسهم في التنمية المستدامة في مجالات مختلفة[1].

وهنا تجدر الإشارة إلى أن التنمية المستدامة تعاني من التزاحم الشديد في التعريفات والمعاني، فأصبحت المشكلة ليست غياب التعريف وانما في تعدد وتنوع التعريفات، حيث ظهر العديد من التعريفات التي تضمنت عناصر وشروط هذه التنمية.

لذلك فقد تضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية، حصر عشر تعريفات واسعة التداول للتنمية المستدامة، وقد قسم التقرير هذه التعريفات إلى أربع مجموعات :إقتصادية، إجتماعية، بيئية وتكنولوجية.

فاقتصاديا تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة، والموارد أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر.

وعلى الصعيد الاجتماعي والإنساني فإنها تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف.

[1] حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص قانون أعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص23-24.

أما على الصعيد البيئي: فهي تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأرضي الزراعية والموارد المائية.

وأخير فهي تعني على الصعيد التكنولوجي: نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بالأوزون.

وذكر تقرير الموارد الطبيعية أن القاسم المشترك لهذه التعريفات والتي سبق ذكرها هو أن التنمية لكي تكون تنمية مستدامة يجب ألا تتجاهل الضغوط البيئية، وألا تؤدي إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية، كما يجب أن تحدث تحول تقنيا لقاعدة الصناعية والتكنولوجية السائدة.

ثانيا: مفهوم البيئة:

البيئة في التشريع الجزائري: إنتهج المشرع الجزائري نهج المشرع الفرنسي في تعريفه للبيئة، بحيث قام بحصر مدلول البيئة ضمن العناصر الطبيعية وهذا في إطار ضبط لمفاهيم المصطلحات الخاصة بقانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة حيث جاء في هذا القانون على أن البيئة تتكون من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والحيوان والنبات بما في ذلك التراث الوراثي وأشكال التفاعل بين هذه الموارد وكذا بين الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية[1].

إن التعريف المذكور أعلاه والذي يحصر مدلول البيئة موضوع الحماية القانونية في العناصر الطبيعية سواء الحيوية أو اللاحيوية دون العناصر التي يتدخل الإنسان في إيجادها يتناقض مع ما يتوخاه المشرع الجزائري في نصوص قانونية أخرى ذات صلة بالبيئة كما هو الحال بالنسبة للقانون

[1] المادة 04 ف 07 من القانون 03-10 المؤرخ في 2003/07/19، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر، عدد 43.

90-29 المعدل والمتمم المتعلق بالتهيئة والتعمير والذي يهدف من خلاله إلى حماية وتنظيم النشاط العمراني، وكذا القانون 98-06 المتعلق بحماية التراث الثقافي والذي يهدف إلى حماية التراث المادي واللامادي للنشاط الإنساني.

وعلى هذا الأساس يتعين على المشرع الجزائري أن يوسع من مدلول البيئة الذي تبناه في مضمون المادة 07 من القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بإضافة العناصر الإصطناعية باعتبار هذا القانون هو الإطار العام لحماية البيئة.

ثالثا: حماية البيئة ورعايتها:

الحماية في اللغة: المنع والدفع. يقال: حمى فلانا، أي: منعه ودفع عنه[1]. وعلى هذا فإن اصطلاح (حماية البيئة) يدل على "المحافظة على البيئة من كل ما يفسدها أو يضر بها ويلوثها". أما الرعاية فإنها تعني: حفظ الشيء وتولي أمره[2]، قال تعالى: (ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِرُسُلِنَا وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ ۖ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً ۚ وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَٰهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ رِضْوَٰنِ ٱللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا ۖ فَـَٔاتَيْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ)[3]، أي: ما حفظوها وصانوها حق المحافظة والصيانة[4].

وعلى هذا فرعاية البيئة تعني: إحاطتها بالحفظ والعناية والصيانة.

[1] **المعجم الوجيز**، مجمع اللغة العربية، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، 1422هـ/ 2002م، صفحة 173.

([2]) المرجع السابق، صفحة 269.

([3]) الحديد/ 27.

([4]) **معجم ألفاظ القرآن الكريم**، مجمع اللغة العربية، الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث، الجزء الأول، صفحة 506.

الفرع الثاني: مبادئ التنمية المستدامة

المبادئ الأساسية للاستدامة:

لا يمكن تحديد عدد معين من المبادئ للتنمية المستدامة، فالمبادئ الستة التالية هي ثمرة البحث الذي قام به عدد من الباحثين الذين أعدوا كتيبا بعنوان "مجتمعنا مستقبلنا" وهي أيضا مبنية على خبرتهم بما هو ملائم للمجالس المحلية: (Cotter and Hannan., 1999)

- **الدمج**: دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية في عملية صنع القرار بشكل فعال.
- **مشاركة المجتمع**: لا يمكن تحقيق الاستدامة أو إنجاز أي تقدم نحوها من دون مشاركة ودعم المجتمع بكافة شرائحه.
- **سلوك وقائي**: حيثما تكون هناك تهديدات بوقوع أضرار بيئية جسيمة أو أضرار لا يمكن مداواتها، لا يستخدم الافتقار إلى التيقن العلمي الكامل كسبب لتأجيل اتخاذ تدابير فعالة من حيث التكلفة لمنع التدهور البيئي.
- **العدالة ضمن الأجيال وبينه**: الإنصاف والمساواة في الفرص للجيل الحالي وللأجيال المقبلة أيضا.
- **تحسن متواصل**: إن الوضع البيئي المتدهور يلزم باتخاذ إجراءات فورية لتصبح المجتمعات أكثر استدامة وتسعى للتحسن المستمر والمتواصل.
- **سلامة بيئية**: العمل من أجل حماية التنوع البيولوجي والحفاظ على العمليات البيئية الأساسية والأنظمة التي تدعم الحياة.

مميزات المجتمع المستدام

المجتمع المستدام (sustainable community) هو المجتمع الذي يزدهر لأنه يبني توازنا فعالا مدعما بالتبادل بين الرخاء الاجتماعي والفرص الاقتصادية وجودة البيئة. ففي المجتمع المستدام، يجب أن تأخذ القرارات بعين الاعتبار التأثيرات والنتائج على المدى البعيد؛ وترابط النظم الطبيعية والاجتماعية؛ ويجب أن تتم ضمن عملية صنع قرار شفافة وشاملة مبنية على المشاركة؛ وتأخذ أيضا بعين الاعتبار العدل بين مختلف شرائح المجتمع وفي نفس الوقت العدل بين الأجيال؛ وتوقع المشاكل ومنعها قبل أن تظهر. النقاط الثلاث التالية تمثل الميزات الأساسية للمجتمع المستدام:

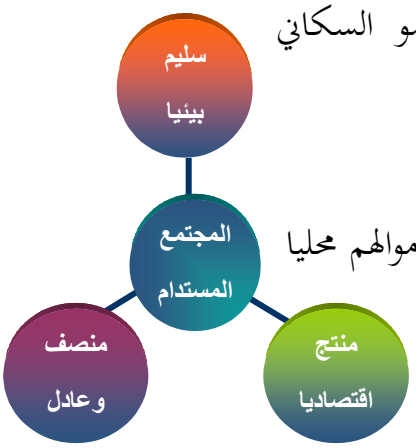

سليم بيئيا: بحيث تركز عملية صنع القرار على تقليل مخاطر النمو السكاني والتنمية على الموارد الطبيعية والبيئة.

- **منتج اقتصاديا:** بحيث يقوم أعضاء المجتمع باستثمار رؤوس أموالهم محليا من أجل مساندة الموارد البشرية والطبيعية المحلية وإنتاج عوائد مالية كافية من تلك الاستثمارات.
- **منصف وعادل اجتماعيا:** بحيث يعزز توزيع الغذاء والفوائد بين مختلف قطاعات المجتمع نتيجة الوصول العادل إلى المصادر والمشاركة في عملية صنع القرار.

المطلب الثاني: اختلاف مفاهيم التنمية المستدامة

الفرع الأول: التنمية المستدامة في المنظور الإسلامي

لقد اهتم الإسلام بكل أبعاد التنمية المستدامة في أحكام سديدة وتوجيهات رشيدة وإشارات هادية، فالتنمية بشكل عام عبر عنها القرآن الكريم بمصطلح «الإعمار» وفي ذلك يقول الله عز وجل) هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيها...) هود 61.

كما حث الإسلام على الاستفادة من خيرات الأرض، وقد جاء ذلك في آيات عديدة من القرآن الكريم تقرر أن الله عز وجل خلق الموارد وسخرها لخلقه جميعاً، يقول تعالى (هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً) البقرة 29، وسخرها لهم في قول سبحانه (وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً مِنْهُ) الجاثية 13، والتسخير هو تمكين الإنسان من الانتفاع بالموارد بأن جعلها الله سبحانه فى تناول يد الإنسان ونطاق عقله وقدرته.

ومن صور التنمية المستدامة في التشريع الإسلامي العدالة بين الأجيال المختلفة، والتي يصورها الإمام الماوردى بقوله «لولا أن الثاني – الجيل التالي – يرتفق – ينتفع- بما أنشأه الأول حتى يصير مستغنياً لافتقر أهل كل عصر إلى إنشاء ما يحتاجونه من منازل السكنى وأراضي الحرث، وفي ذلك من الإعواز وتعذر الإمكان ما لا خفاء فيه، فلذلك ما أرفق اللَّهَ تعالى خلقه باتساع الآمال إلا حتى عمر به الدنيا فعمّ صلاحها وصارت تنتقل بعمرانها إلى قرن بعد قرن، فيُتِمُّ الثاني ما أبقاه الأول من عمارتها، ويرمّم الثالث ما أحدثه الثاني من شعثها لتكون أحوالها على الأعصار ملتئمة، وأمورها على ممر الدهور منتظمة (أدب الدنيا والدين للماوردي 1/179).

كما يجب استغلال الموارد بطريقة صحيحة، لأن عدم استغلالها بالطريقة المثلى معناه اقتصادياً أن يؤدي إلى التخلف، ولقد عبر القرآن الكريم عن التخلف بمعناه السابق بتعبير «الكفر بنعمة الله»، فالكفر هو الستر والجحود وعدم الاعتراف، ووجود موارد رزق الله سبحانه العباد بها دون استغلالها أو استغلالها بشكل خاطئ يعتبر كفر بها، وعاقبة ذلك كما قرر القرآن الكريم المعيشة الضنك التي قوامها الفقر الجسدي والنفسي بالجوع والخوف، كما قال ربنا سبحانه وتعالى (وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَداً مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُون) النحل 112.

وللإسلام موقف متميز من البعد الاجتماعي مبني على أن المال مملوك لله حقيقة، وإنما جعله أمانة في يد الإنسان واستخلفه في إدارته والانتفاع به، وأن لله – المالك الأصلي للمال – حق فيه، وحق الله في التصور الإسلامي هو حق المجتمع يجب أن يؤديه المستخلف، كما قال ربنا سبحانه) وَآتُوهُم مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ) النور 33، ويقول عز من قائل (آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَأَنفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِير) الحديد 7.

ويتنوع حق الله عز وجل في المال الذي هو حق المجتمع إلى حقوق واجبة مثل الزكاة، وحقوق تطوعية مثل الصدقات الأخرى والوقف، إلى جانب رعاية حقوق أصحاب المصالح الأخرى.

وبالنسبة للبعد البيئي في التنمية المستدامة فتوجد مقررات إسلامية عديدة تعمل على حماية البيئة وعدم الإضرار بها، مثل النهى عن الإفساد في الأرض، حيث يقول ربنا سبحانه (وَلاَ تَبْخَسُواْ النَّاسَ أَشْيَاءهُمْ وَلاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاَحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِين) الأعراف 85،

ويقول عز من قائل (وإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ الْفَسَادَ (البقرة 205، إلى جانب وجود مقررات أخرى خاصة بالمحافظة على المياه والنظافة، ورعاية الحيوان، ونشر المساحات الخضراء، وتحريم الإسراف والتبذير الذى يؤدي إلى استنزاف الموارد في غير فائدة، بل وصل الأمر إلى جعل العمل البسيط لحماية البيئة من شُعب الإيمان كما جاء في قوله صلى الله عليه وسلم « الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ أَوْ بِضْعٌ وَسِتُّونَ شُعْبَةً فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنْ الطَّرِيقِ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنْ الْإِيمَانِ» رواه مسلم.

الفرع الثاني: حتمية التطوير باتجاه التنمية المستدامة

تنشا حتمية التطوير من كون ان معظم دول العالم تسير باتجاه التنمية المستدامة حتى الدول المجاورة اذ تقوم بنشر تقارير سنوية حول الوضع الاقتصادي على المستوى الشمولي وحول القطاعات المختلفة للتنمية ومنها القطاع الديمغرافي، والاجتماعي، والاقتصادي، والبيئي.

خلال السنوات الخمس الأخيرة، وضعت الجزائر آليات مؤسسية وقانونية ومالية وداخلية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عملية اتخاذ القرار، منها على الخصوص كتابة الدولة للبيئة ومديرية عامة تتمتع بالاستقلال المالي والسلطة العامة، والمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة وهو جهاز للتشاور المتعدد القطاعات ويرأسه رئيس الحكومة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني، وهو مؤسسة ذات صبغة استشارية.

وقد تم إنجاز العديد من الأعمال المهمة في إطار مجهودات التنمية خلال السنوات الأخيرة والتي تدخل ضمن تطبيق جدول أعمال القرن 21، أعطت نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من

الميادين، منها على الخصوص محاربة الفقر، السيطرة على التحولات الديموغرافية، والحماية والارتقاء بالوقاية الصحية وتحسين المستوطنات البشرية والإدماج في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة.

وقد لوحظ مع ذلك، أن معوقات كبيرة منها على الخصوص صعوبات تمويلية ومشاكل ذات صلة بالتمكن من التكنولوجيا وغياب أنظمة الإعلام الناجعة، قد أدت إلى الحد من مجهودات الجزائر من أجل تطبيق جدول أعمال القرن 21.

يتضح من الجدول التالي أن البيانات والمعلومات المتوفرة بشأن التحولات الديمغرافية والاستدامة تعتبر[1] جيدة جدا في الجزائر، وكذلك تلك المتعلقة بالصحة.

جيدة	بعض البيانات الجيدة ولكنها ناقصة	هزيلة
محاربة الفقر؛ تغيير أنماط الاستهلاك؛ مستوطنات بشرية؛ التخطيط والإدارة المتكاملة للموارد الأرضية؛ محاربة إزالة الغابات؛ محاربة التصحر والجفاف؛ الاستغلال المستدام للجبال؛ دعم التنمية الزراعية والريفية المستدامة؛ البيوتكنولوجيا؛ المحيطات، البحار، المناطق الساحلية ومواردها؛ نفايات خطرة؛ التربية والتوعية العامة والتدريب؛	إدماج الإشكالية البيئية والتنمية في عملية اتخاذ القرار؛ حماية الجو؛ الحفاظ على التنوع البيولوجي؛ الموارد المائية؛ المواد الكيماوية السامة؛ المزارعون؛ الموارد والآليات المالية؛ التكنولوجيا والتعاون وبناء القدرات؛ العلم في خدمة التنمية المستدامة؛ التعاون الدولي من أجل بناء القدرات؛ الصكوك القانونية الدولية؛ الإعلام من أجل اتخاذ القرارات؛	التعاون والتجارة الدوليان؛ الحفاظ على التنوع البيولوجي؛ المزارعون؛ الترتيبات المؤسسية الدولية؛

[1] www.uneca-na.org/arabe/un/documents%20et%20etudes/indicateurs-AR(8).doc

المبحث الثاني: استراتيجيات التنمية المستدامة

تروج أجندة القرن الحادي والعشرين الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة كالآليات تستخدم لترجمة أهداف دولة ما وتطلعاته في مجال التنمية المستدامة إلى سياسات وأعمال ملموسة وتمثل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة أحد المسالك التي تعتمدها الدول لمواجهة التحديات التي يطرحها السير صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والمحلي وحتى الإقليمي وقد تحولت استراتيجية التنمية المستدامة منذ قمة الأرض التي انعقدت في 1992 من استراتيجية وطنية بيئية إلى استراتيجية تشمل جوانب اقتصادية واجتماعية و بيئية وذلك ما شددت عليه قمة الأرض.

المطلب الأول: ماهية استراتيجية التنمية المستدامة وأهم مزاياها

لقد تعددت وتنوعت التعاريف والمزايا الخاصة بالاستراتيجية لتعدد تصورات واتجاهات المنشغلين بهذا الموضوع وفيما يلي مجموعة من التعاريف والمزايا تمس الجوانب المختلفة للاستراتيجية.

الفرع الأول: تعريف استراتيجية التنمية المستدامة

للاستراتيجية مفاهيم عديدة تناولها العديد من الباحثين والمتخصصين في الشؤون الاستراتيجية، ونظرا لهذا التنوع من الصعب تعريف تقديم دقيق ومحدد للاستراتيجية، وفيما يلي سنقدم مجموعة من التعاريف تحدد أصل كلمة استراتيجية.

1. مفهوم الاستراتيجية

تستمد كلمة استراتيجية جذورها من الكلمة اليونانية Strategos والتي تعني الدهاء في المناورة العسكرية التضليل أو المبالغة أو المفاجأة للعدو لتحقيق النصر.

وظهر مصطلح الاستراتيجية في القرن التاسع عشر على يد ممارسين في العلوم والفنون العسكرية، وانتقل المصطلح في القرن العشرين من ذهن القادة العسكريين إلى الدراسات الأكاديمية وبدء مرحلة جديدة من التنظير والتوثيق لهذه الوسيلة أو الأسلوب والمقصود بالاستراتيجية هي الخطة التي تقوم بوضعها للتكيف مع العلم المحيط بنا حتى نتمكن من المحافظة على سير العمل أو تعرف على أنها مجموعة القرارات والنشاطات المتعلقة باختبار الوسائل والاعتماد على الموارد من اجل تحقيق الهدف.

مما س بق ذكره نجد أن الاستراتيجية إما تخطيطا أو مجموعة قرارات، وهذا ما يعبر عن وجود خلط أو تشويش بين الاستراتيجية، التخطيط والقرار، فالقرار هو اختيار بديل من بين مجموعة بدائل، أما التخطيط فهو الإعداد المسبق لفعل كفؤ باتجاه تحقيق الهدف المحدد[1].

ويشمل التطور الحاصل لمفهوم الاستراتيجية الأبعاد الأساسية المكونة لها، فهناك العديد من الباحثين من ساهما في تحديد أبعاد الاستراتيجية سنوضح مضامينها من خلال الجدول التالي:

[1] نوال شين، تأثير الاتجاه الاستراتيجي على أداء منظمات الأعمال دراسة حالة شركة نفطال للتوزيع وتسويق المنتوجات البترولية الجزائر، أطروحة مقدمة النيل شهادة دكتوراه غلوم في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة /2016-2017، ص ص 3 ،5.

الجدول رقم (01): يوضح مجموعة من الباحثين الذين قدموا أبعاد للاستراتيجية[1]:

الباحثين	أبعاد الاستراتيجية
Litterer	✓ الانسجام والتوافق مع متطلبات البيئة ✓ الملائمة وفقا للموارد والإمكانات المتاحة ✓ درجة القبول بالمخاطرة ✓ توافق الاستراتيجية مع الأفق الزمني ✓ مدى القابلية على العمل (إمكانية التطبيق).
Hax	✓ توحيد وتكامل منسق لنمط القرارات وصناعتها. ✓ الوسائل الأساسية للغرض أو الغاية الأساسية والاهداف بعيدة المدى والشاملة. ✓ تحديد المجال الأساسي أو القطاع الأساسي للمنافسة. ✓ الاستجابة للفرص والتهديدات الخارجية والقوة والضعف الداخلية.
Porter	✓ اختيار مجموعة من الأنشطة التي تختلف عن أنشطة المنافسين. ✓ الوضع الاستراتيجي الفريد. ✓ الملائمة بين الأنشطة فالتنسيق يضمن بقاء الميزة التنافسية وديمومتها.
Mintzberg	✓ احتواء الاستراتيجية الفعالة على 3 عناصر أساسية تتضمن: • الغايات والأهداف المطلوب تحقيقها. • أهم الأساسيات التي توجه النشاط او تحد منه سياقات النشاطات الرئيسية التي تضمن تحقيق الغايات المطلوبة. ✓ وجود عدد من الاستراتيجيات المرتبطة مع بعضها البعض وتدعم أحداهما الأخرى.

[1] نوال شين، مرجع السابق، ص 5.

2. مفهوم استراتيجية التنمية المستدامة

يقصد باستراتيجية التنمية المستدامة أنها عملية منسقة ومشاركة ومتواصلة من الأفكار والأنشطة التي تعتمد لتحقيق أهداف اقتصادية وبيئية واجتماعية بطريقة متوازنة ومتكاملة على المستويين الوطني والمحلي. وتتضمن هذه العملية تحليل الوضع الحالي وصوغ السياسات وخطط العمل وتنفيذها ورصدها واستعراضها بصورة منتظمة كما تعد عملية دورية وتفاعليه من التخطيط والمشاركة يتم من خلالها التركيز على إدارة التقدم باتجاه تحقيق أهداف الإدارة المستدامة بدلا من إعداد خطة كمنتج نهائي.

تعرف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة بأنها "مجموعة من عمليات التحليل والنقاش وتعزيز القدرات والتخطيط والاستثمار تقوم على المشاركة، ولا تنفك تتحسن وتدمج بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع، مع التماس مواضع للتنازلات المتبادلة حيث ما يتعذر ذلك"، لا ينبغي في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة أن يؤخذ بنوع ذاته من النهج أو بصيغة واحدة إذا لكل بلد أن يحدد لنفسه الطرق التي تناسبه لإعداد استراتيجية التنمية المستدامة وتنفيذها[1].

[1] الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، إرشادات الإعداد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة في الألفية الجديدة، ورقة المعلومات الأساسية رقم 13، نيويورك، 2002، ص ص 12-14.

الفرع الثاني: مزايا استراتيجيات التنمية المستدامة

يمكن القول بان الاستراتيجيات التنمية المستدامة جملة من المزايا

1. تيسير صنع القرارات وتحسين فاعلية السياسات العامة

من خلال:

- المساعدة على تحديد الخيارات والأهداف والغايات والسياسات المرتبطة بالتنمية المستدامة والقيم التي ترتكز عليها.
- تحليل المسائل الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية بطريقة شاملة ومتكاملة. - تحديد الخيارات وتقييمها (الإصلاحات القانونية وتطوير المؤسسات وما إلى ذلك بهدف تناول المسائل ذات الأولوية.
- زيادة استعداد البلد وتحسين وضعه بحيث يستفيد من ظواهر معينة كالعولمة والثورة العلمية والتكنولوجية.
- التشجيع على إحداث تغيير في المجالين المؤسسي والسلوكي وتيسيره في طريق التنمية المستدامة.

2 .تخصص الموارد بطريقة أكثر جدوى من خلال:

❖ تسيير تخصيص الموارد الوطنية المحدودة بطريقة مجدية وذلك استناد إلى أولويات تحدد نتيجة لعمليات تشاركية.

❖ المساعدة على تحديد المشروعات والبرامج التنموية وتوجيه عمليات تنفيذها. – تحسين تقاسم المكاسب التي تحققها على أساس أكثر إنصاف عبر وضع هموم الطبقات الفقيرة في صدارة خطة التنمية.

❖ تيسير التعامل مع مسائل السياسات العامة مثل الإفادة من الموارد والأراضي وحقوق الملكية التي تؤثر في المكاسب التي تتوارثها الأجيال.

3. حل النزاعات

من خلال:

✓ المساعدة على تسوية الخلافات القائمة بين شرائح المجتمع الإدارات الحكومية من خلال الكشف عنها وتشجيع الحوار الصريح.

✓ تسيير عملية فهم الأهداف المخالفة والمتناقضة أحيانا عبر تحديد ما ينجم عن كل منها من مكاسب وخسائر.

✓ تحديدا كميا ما ينجم عن كل منها المكاسب والخسائر، وتوضيح التنازلات المبادلة في هذا المجال إضافة إلى بعض المزايا:

أ. تبنى القدرات البشرية والمؤسسة.

ب. المساعدة على بناء القدرات المتعددة التخصصات.

ج. توضيح الأهداف والوسائل على حشد القدرات وصونها والاحتفاظ بها.

المطلب الثاني: الأسس الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

تتطلب عملية وضع الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وضع آليات وسياسات واطر قانونية ومؤسسية التنسيق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتحقيق التكامل فيما بينها، ويعد التطبيق السليم لعناصر الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة هو أفضل ضمان لنجاح ومواصلة العملية وبين التدابير التي ينبغي اتخاذها.

1. خلق ثقافة التنمية المستدامة:

ينبغي أن تشكل الاستراتيجية للتنمية المستدامة نمط حياتنا والعمل على تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتشجيع ثقافة الإبداع والابتكار.

2. إضفاء الطابع المؤسسي الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

تتطلب عملية وضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة أن تكتسي تماما بالسمة المؤسسة، وينبغي إلا ينظر إليها بوصفة عملية مخصصة لهدف معين، أو إنها مهمة تنفيذ المرة تنفيذ لمرة واحدة فقط و ينبغي أيضا أن تدمج الأنشطة المرتبطة بصياغة وتنفيذ الاستراتيجية في الساسة التنموية إدماجا كليا في الأنشطة اليومية للحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين ومن الأهمية بمكان أن يحدد بصورة جلية الدور الذي يؤديه كل من القطاعات والمؤسسات المختلفة وما يناط بها من مسؤوليات مع الاهتمام بالتنسيق ووضع نظام للمسائلة بهدف مواصلة عملية وضع الاستراتيجية.

3. وضع آليات قانونية مناسبة وآليات الإنقاذ

تحكم القوانين واللوائح التنظيمية العلاقة بين المؤسسات وكذلك العلاقات بين الناس وبيئاتهم، وبينهم وبين بعضهم البعض ولما كانت عملية وضع الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ترتبط أساس بإدارة العلاقات، وتتطلب في الكير من الأحيان بالقيام بتنازلات متبادلة فان تطبيق تشريعات وآليات مناسبة لإنقاذها يعد أمرا ضروريا لمواصلة عملية وضع الاستراتيجية.

4. تعبئة القدرة الوطنية على مواصلة استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة

من المهم أن يجري بانتظام تحديد المهارات والقدرات الموجودة والأمور التي تستلزم لمختلف الآليات والانجازات التي يمكن تحقيقها من خلال استخدام تلك الآليات وينبغي بذل الجهود لحشد الأفضل من بين المهارات والقدرات الموجودة حاليا، ويلزم بناء قدرات إضافية من خلال خيارات التدريب النظامي وغير النظامي كما يلزم تحديد الاحتياجات على النحو السالب[1].

المطلب الثالث: الاستراتيجيات والنماذج المعالجة المشكل التنمية المستدامة

أدبيات التنمية المستدامة تضمنت العديد من النظريات، إذ تبنت الجزائر بعض منها على غرار الدول النامية مناشدة بلوغ مستويات أعلى من التنمية والوصول إلى التنمية المستدامة، من أهم هذه الاستراتيجيات[2]:

[1] مرجع سابق، سايح بوزيد، ص ص، 315-316

[2] كربالي بغداد، حمداني محمد، استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر – مجلة علوم إنسانية، العدد 45، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية –جامعة، وهران، 2010، ص 13.

استراتيجيات المعالجة لمشكل التنمية المستدامة

1. استراتيجية النمو المتوازن:

وضعت نظرية النمو غير المتوازن على أساس النقد المقدم إلى استراتيجية النمو المتوازن، أين يؤكد البرت هيرشمان أن النمو الاقتصادي الذي حققته الدول المتقدمة إنما قد تحقق انطلاق من بعض قطاعات الاقتصاد الوطني مما أدى إلى دفع قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى إلى تحقيق النمو الاقتصادي، لذا فان النمو الاقتصادي حسب هيرشمان يتحقق في بداية المطاف في عدد من القطاعات الأساسية، ليؤدي نمو هذه القطاعات إلى إحداث تأثيرات تدفع القطاعات إلى إحداث تأثيرات تدفع الاقطاعات أخرى إلى النمو سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، الطريق المباشر تكون بزيادة طلب القطاعات الأساسية على منتجات القطاعات الأخرى، العديد من الانتقادات وجهت إلى هذا الطرح و من أهمها أنها تعتمد على الواقع الاقتصادي الذي مرت به الدول الغربية في تطوراتها الاقتصادية، أي النمو عن طريق المبادرات الفردية التي وجهت استثماراتها المختلفة بشكل غير متوازن لتحقيق ربح أكبر وأسرع وقت ممكن، كما أن إعطاء الأفضلية للمبادرات الفردية نتج عنه عدم إعطاء الأهمية للدولة باعتبارها الموجه الأساسي للقطاعات الاقتصادية في ظل تخطيط الموارد المتاحة الاستثمارات وفق الأولوية المسطرة في البرامج.

2.استراتيجية التنمية القطبية: frannois peroux:

تؤكد دراسة فرانسوا بيرو للمجتمعات المتقدمة على أن النمو الاقتصادي لا يمكن أن ينتشر في نفس اللحظة الزمنية وفي كل مكان، إلا أنه يظهر في أماكن أو نقاط تدعى اقطاب النمو في حالة

البلاد المتخلفة يرى بيرو أن القيام بعملية التنمية بواسطة هذه النظرية يتطلب إلى جانب التغيرات التقنية تغيرات ذهنية واجتماعية من شانها تهيئة المناخ الملائم الانتشار كافة أثار هذه الأقطاب الاستراتيجية وجهت لها العديد من الانتقادات على أساس أن تعرض القطب الصناعي لأي أزمة غير متوقعة سيؤثر ذلك بشكل مباشر على الاقتصاد الوطني، كسائر الدول المنتجة للنفط والتي تعتمد في اقتصادها على قطاع النفط وأحسن مثال على هذا الأزمة البترولية التي تعرضت لها الجزائر بسبب انخفاض أسعار النفط سنة 1986 مما نجم عنها أثارا سلبية دفعت بالجزائر إلى إجراء إصلاحات اقتصادية وتشريعية كبيرة.

3.استراتيجية الصناعات التكاملية: يركز G.D.DEBERNIS

في استراتيجية على تطوير الصناعات التي تتميز بروابط أمامية وخلفية عالية وفقا لهذه الاستراتيجية هناك تجنب للصناعات التي تكمن وظيفتها الأساسية في ممارسة لأثار تصنيعية عالية في الاقتصاد الوطني ويعرفها دويرنيس على أنها صناعة أو مجموعة من الصناعات التي تكمن وظيفتها الأساسية في إحداث تغيرات هيكلية داخل محيطها أي المساهمة في التكامل الاقتصادي والصناعي، الأمر الذي يؤدي إلى رفع الإنتاجية في كافة القطاعات الاقتصادية. على أساس هذه الاستراتيجية فان عملية التكامل الصناعي على أساس اختبار الصناعات التي تتميز بارتفاع روابطها الأمامية والخلفية وتشمل هذه الصناعات، صناعة الحديد والصلب، صناعات الآلات والمعدات الصناعات الكيمياوية، الصناعات البتروكيمياوية، الصناعات الاستخراجية والصناعات الالكترونية.

تطبيق هذه الاستراتيجية يتطلب توفر عدد من الشروط من أهمها المناخ الملائم لذلك وتوافر الموارد المالية والمادية والسوق الواسعة والتدخل الحكومي المباشر والفعال في الاقتصاد والقيام بالإصلاحات في القطاع الزراعي. الجزائر انتهجت هذه الإستراتيجية خلال مرحلة الستينات والسبعينات من اجل التنمية الشاملة، إلا أنه وجهت لهذه الإستراتيجية مجموعة من الانتقادات من بينها: ث. الإستراتيجية تتطلب رؤوس أموال هائلة لا يمكن توفيرها في ضل التقلبات المستمرة الأسعار النفط وسعر صرف الدولار. ج. الإستراتيجية تتطلب توفر سوق إقليمية واسعة، إلا أن الحقيقة الاقتصادية والسياسية في المنطقة تبين عكس ذلك، زيادة على عدم وجود إرادة سياسة تدعم هذه الفرضية، كما أن السياسات التنموية لكل بلد لا تأخذ بعين الاعتبار عند أعدادها مدى أهمية التكامل الاقتصادي وتقتصر على التركيز على البعد الوطني والاستقلالية التنموي للبلد.

الاستراتيجيات باختلافها تبقى عاجزة على تحقيق التنمية الشاملة، لذا فان البحث عن الحلول والبدائل الممكنة لتحقيق التنمية الشاملة التي تسعى إليها الدول النامية عامة والجزائر خاصة قصد بلوغ مكانة بين الدولة المتقدمة التي بدورها لا تزال تشغلها فكرة التنمية المستدامة، كالحفاظ على الموارد وحماية الصحة والبيئة. الفرع الثاني: الخيارات التنموية الحديثة الممكنة لبلوغ التنمية المستدامة هناك العديد من الخيارات التنموية الممكن تبنيها إلا أنه تبقى من أهمها:

1. محاولة الاقتداء بالدول المتقدمة: من خلال السعي إلى بلوغ المكاسب التنموية المحققة سواء التقنية منها أو التكنولوجية، المكاسب التي لا يمكن بلوغها دون إعطاء اهتماما بالغا بالبحث العلمي وتحويل المعرفة العلمية إلى تكنولوجيا في اقتصاد ص ار يعرف بالاقتصاد المعرفي economy

knowledge أين تشكل المعرفة أو المعلومة المتغيرة المحددة في كسب رهان التنافسية العالمية ومنه التمكن من بلوغ إحداث التنمية المستدامة. لذا فان المعرفة أصبحت تشكل أساس الثروة، يمكن تبيين هذا الدور من خلال السيرورة الموالية.

2. الاستثمار الأجنبي المباشر كمحرك لبلوغ التنمية المستدامة: ما يمكن الإشارة إليه هو أن إفريقيا تجتذب ادني المستويات من الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنتا المناطق الأخرى من العالم، إذ نسجل عددا ضئيلا من الأنشطة المرتبطة بالبحث والتطوير والتي تقتصر في الغالب على تطبيق معارف قائمة بدلا من استحداث وتطبيق أفكار جديدة، الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى ثلاثة أسباب رئيسية:

أ- التباين الواضح بين السياسات العلمية وسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في العديد من البلدان الإفريقية، لم تدرج العلوم والتكنولوجية والإبداع في صميم استراتيجيات التنمية.

ب- انعدام التنسيق والترابط بين سياسات تشجيع الاستثمار وسياسات البحث، أين نسجل معظم سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر تركز على رؤوس الأموال بدلا من تراكم المعرفة ورأس المال البشري.

ج- انعدام ثقافة الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

اليوم صار بإمكان الدول النامية ربط علاقات مع شبكات الإبداع العالمية من خلال اتفاقيات الشراكة مع الشركات المتعددة الجنسيات من جهة أو المكاتب الاستشارية المالكة للمعرفة والمخابر العالمية. على هذا الأساس فإننا نسجل العديد من الآثار الايجابية المباشرة على التنمية المرتبة

عن الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا، منها دفع أجور مرتفعة للباحثين وحاملو الشهادات العليا، الاستعمال الرشيد للمواد المتاحة محليا، نقل التكنولوجيا معدات ومختبرات جديدة وتصميم منتجات استهلاكية أفضل تماشيا مع الاحتياجات المحلية سواء من حيث النوعية أو السعر بما يتماشى والقدرة الشرائية للموطنين[1].

أما من بين الآثار الايجابية غير المباشرة نذكر التأثيرات الايجابية على المؤسسات المحلية وغرس ثقافة البحث والتطوير في الشركات المحلية، زيادتا على استحداث حقول معرفية وتخصصات في الجامعات المحلية وإنشاء تكتلات للبحث والتطوير، كما أن هناك اثأرا جانبية على المنتجات التي لا ترغب الشركات عبر الوطنية في إنتاجها بنفسها وتقوم بإكمال هذه المهمة لمؤسسات وطنية.

بالمقابل فان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يؤثر سلبا على التنمية المحلية من خلال احتمال الاكتظاظ في سوق العمل، مما يجعل من الصعب على الشركات المحلية اجتذاب المهارات اللازمة، زيادة على إمكانية اكتظاظ وحدات البحث المحلية، اقتصار الروابط بين الفروع الأجنبية والشركات والمؤسسات المحلية على روابط محدودة، واحتمال وقف أنشطة البحث والتطوير المحلية نتيجة وفود الشركات الأجنبية، ولاسيما عن طريق الشراء. ويتوقف التأثير الخالص في الاقتصاد المضيف على طبيعة البحث والتطوير والظروف المحددة لهذا الاقتصاد. وان تطوير المهرات والقدرات الإبداعية والمحلية عامل أساسي ليس فقط الاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في البحث والتطوير بل أيضا الاستفادة من ذلك الاستثمار. كما أن درجة استفادة البلدان النامية من نشر المعرفة

[1] مرجع سابق ، ص ص ،14 ،15.

والإبداع تتوقف أيضا على درجة اندماج الشركة عبر الوطنية في الشبكة الأوسع من عمليات البحث، بما في ذلك الشركات المحلية والقطاع العام.

لهذا فان السياسات الحكومية الايجابية يمكن أن تؤدي دورا رائدا في إيجاد وتسهيل الظروف المناسبة اللاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وبالأخص أنشطة البحث والتطوير والاستفادة منه.

3. سن قوانين في إطار استراتيجية متكاملة لبلوغ للتنمية المستدامة:

لعل قانون تهيئة الإقليم الجزائري يعد من المحفزات الحقيقية للوصول إلى التنمية المستدامة، فالمحافظة على البيئة وبلوغ التنمية المستدامة لن يكون إلا من خلال لتهيئة إقليم وهو ما عمدت إليه الجزائر من القانون المتعلق بتهيئة الإقليم وتنمية المستدامة الذي صدر في 2001 والذي يهدف إلى:

أ. إعداد استراتيجية لإعادة توازن توزيع النشاطات، السكان ووسائل التنمية. ب. مكافحة أسباب النزوح الريفي وإنعاش المناطق المهمشة. ت. المحافظة على البيئة وتثمين البيئية. ث. وضع بنية حضرية حقيقية وتنظيم سياسة المدينة. ج. دمج البعد المغاربي والمتوسطي. ح. ترقية التنمية المحلية والتسيير التساهمي[1].

[1] مرجع سابق، ص ص ،16 ،17.

المبحث الثالث: المتغيرات الأساسية المؤثرة في التنمية المستدامة

المطلب الأول: المتغيرات الأساسية المؤثرة في التنمية المستدامة

تستند التنمية المستدامة إلى ثلاثة متغيرات أساسية وتؤثر فيها تأثير كبيرة ومباشرة وتتمثل في[1]:

أ- **الإنسان:** حيث يشكل الإنسان محور التعاريف الخاصة بالتنمية المستدامة؛ إذ تتضمن هذه الأخيرة التنمية البشرية التي تهتم بتحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم والرفاهية الاجتماعية.

وحسب تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإنه "يتم نسج التنمية حول الناس وليس الناس حول التنمية".

ب- **التكنولوجيا:** لقد تم توسيع تعريف التنمية المستدامة لتشمل تحقيق التحول السريع في القاعدة التكنولوجية للحضارة الصناعية، فظهرت الحاجة إلى تكنولوجية تكون أنظف وأكفأ وأقدر على إنقاذ الموارد الطبيعية، والحد من التلوث والعمل على تحقيق استقرار المناخ، واستيعاب النمو في النشاط الاقتصادي وفي عدد السكان.

ج- **العدالة أو الإنصاف:** ويقصد به إنصاف الأجيال البشرية التي لم تولد بعد، وإنصاف من يعيشون اليوم والذين لا يجدون فرصة متساوية في الحصول على الموارد الطبيعية أو على الخيرات الاجتماعية والاقتصادية، وفي ظل الهيمنة المطلقة للرأسمال المالي العالمي الذي

[1] د الخولي، أسامة، مفهوم التنمية المستدامة، مركز الدراسات، بيروت، 1999، ص ص 44- 45.

يكرس تفاوت كبيرة بين دول الجنوب ودول الشمال كما يكرس التفاوت داخل نفس الدول. لذلك فإن التنمية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار هذين النوعين من الإنصاف.

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة

التنمية المستدامة كبديل تنموي لما يعرف بالتنمية التقليدية التي تستهدف تحقيق النمو الإقتصادي بشكل أساسي، تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق ثلاثة أهداف أو أبعاد أساسية: البعد الاقتصادي، البعد الإجتماعي والبعد البيئي.

الفرع الأول: البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة

إن البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة يتطلب إيقاف تبديد الموارد الإقتصادية الباطنية والسطحية، والحد من التفاوت في المداخيل والثروة فضلا عن الإستخدام العقلاني والرشيد للإمكانيات الإقتصادية.

ويتجسد كل ما سبق من خلال تغيير أسلوب الإنتاج ذلك إن الإنتاج المتوافق من النظام البيئي سيختلف إختلافا عميقا عن الإنتاج الحالي، ويكون ذلك من خلال إدخال إصلاحات أساسية وبشكل أولوي على نظام الإنتاج، كالقيام بإجراء تخفيض في مستوى مدخلات الإنتاج (المصادر الطبيعية)، ويعتبر تغير المدخلات أحد الإصلاحات الأساسية المطلوبة لإدراج حماية النظام الطبيعي ضمن الإقتصاد الكلي (التنمية) مثل التحول من إستخدام الوقود الأحفوري (النفط) إلى إستخدام الطاقات المتجددة و التحول من إستخدم مواد خام إلى مواد مستعملة[1]، بالإضافة إلى ذلك

[1] حسونة عبد الغني، مرجع سابق، ص34.

العمل على تقليص المخرجات (المخلفات) من نفايات وملوثات وتصميم منتجات ذات كفاءة بيئية تراعي إشباع الحاجات الإنسانية في الوقت الذي تقلل فيه من التأثيرات البيئية السلبية وكذا كثافة إستغلال الموارد للوصول بها إلى مستوى يتناسب على الأقل مع طاقة إحتمال الأرض التقديرية.

الفرع الثاني: البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة

ويشير هذا البعد إلى العلاقة الموجودة بين الطبيعة والبشر، وإلى النهوض برفاهية الناس وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، والوفاء بالحد الأدنى من معاير الأمن، واحترام حقوق الإنسان، وفي هذا الإطار يعرف المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التنمية البشرية المستدامة بأنها تنمية لا تكتفي بتوليد النمو وحسب، بل توزع عائداته بشكل عادل أيضا، وهي تجدد البيئة بدل تدميرها، وتمكن الناس بدل تهميشهم، وتوسع خياراتهم وفرصهم، وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم.

ووفق هذا البعد تعتمد التنمية المستدامة اعتمادا كبيرا على مشاركة جميع أفراد المجتمع فيها، لذا يمكن القول عنها بأنها تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس، وتنمية الناس معناها الإستثمار في قدرات البشر وتوسيع نطاق الخيرات المتاحة لهم سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق، والتنمية من أجل الناس معناها كفالة توزيع ثمار النمو الإقتصادي الذي يحققونه توزيعا واسع النطاق، أما التنمية بواسطة الناس أي إعطاء لكل فرد فرصة للمشاركة فيها، وأكثر أشكال المشاركة في السوق كفاءة هو الحصول على عمالة منتجة ومأجورة[1].

[1] حسونة عبد الغني، مرجع سابق، ص34.

إن التنمية البشرية المستدامة تعالج الإنصاف داخل الجيل الواحد والإنصاف فيما بين الأجيال، مما يمكن الأجيال الحاضرة والمقبلة من توظيف قدراتها الممكنة أفضل توظيف، مع مراعاة عدم تجاهل التوزيع الفعلي للفرص الحالية، إذ سيكون من الغريب الإنشغال البالغ برفاه الأجيال المقبلة – التي لم تولد بعد – بينما نتجاهل محنة الفقراء

الموجودين اليوم.

كما يقتضي البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة تثبيت النمو السكاني إذ أن النمو المستمر للسكان لفترة طويلة وبمعدلات تشبه المعدلات الحالية أصبح أمر مكلفا فهو يحدث ضغوطا شديدة على استخدام الموارد الطبيعية وتكون النتيجة تزايد إنتاج النفايات السائلة والغازية والصلبة وهو ما يعني إستنزاف الموارد وتدهور البيئة الطبيعية، ولذا يجب العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان لأن حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة وضغط السكان هو عامل متنام من عوامل تدمير المساحات الخضراء وتدهور التربة والإفراط في استغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية الأخرى.

الفرع الثالث: البيئة بعد أساسي للتنمية المستدامة

ترتكز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة تقول بأن إستنزاف الموارد الطبيعية التي تعتبر ضرورة لأي نشاط زراعي أو صناعي، سيكون له آثار ضارة على التنمية والإقتصاد بشكل عام، لهذا فإن أول بند في مفهوم التنمية المستدامة هو محاولة الموازنة بين النظام الإقتصادي والنظام البيئي بدون استنزاف المورد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي.

لهذا يتعين مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الإستهلاك والإستنزاف، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الإستهلاك و النمو السكاني والتلوث و أنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة[1].

فتزايد إستخدام الطاقة الأحفورية (الفحم النفط، الغاز السائل) والتي تمثل نسبة إستخدام تقدر ب 80 % من الإستهلاك العالمي في الوقت الحالي، تسبب في مشاكل بيئية عديدة أثرت على توازن التركيب الكيميائي للغلاف الجوي، حيث يعد توازنه هذا من أهم عوامل الحياة على الأرض، لقد كان الاعتماد الرئيسي في الدول الصناعية والدول النامية على حد سواء، يقوم على استهلاك الوقود الأحفوري ولازال هذا الاعتماد قائما.

ولما كانت حماية البيئة والحفاظ على مواردها تعتبر حلقة الوصل بين الإستهلاك العالمي للطاقة وتطور التنمية في جميع دول العالم، فإنه في عام 1992 تم تبني إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغيرات المناخية والتي تضمنت تعهدات عامة تتحملها الأطراف في الإتفاقية، ثم ألحق بهذه الإتفاقية سنة 1997 برتوكول كيوتو الذي يسعى إلى فرض إلتزامات محددة تقوم بها الدول الأطراف لتخفيض الإنبعاثات المترتبة على إستهلاك الطاقة والسعي إلى التوجه الدولي لاستخدام أنواع الطاقة المتجددة.

[1] حسونة عبد الغني، مرجع سابق، ص35-37.

وتتميز مصادر الطاقة المتجددة بقابلية إستغلالها المستمر دون أن يؤد ذلك إلى إستنفاذ منبعها، فالطاقة المتجددة هي تلك التي نحصل عليها من خلال تيا ا رت الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري.

وهكذا يمكن أن نقول أن البعد البيئي هو الإهتمام بإدارة المصادر الطبيعية وهو العمود الفقري للتنمية المستدامة، حيث أن كل تحركاتنا وبصورة رئيسية تركز على كمية ونوعية المصادر الطبيعية على الكرة الأرضية، و عامل الإستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة، لذلك نحن بحاجة إلى معرفة علمية لإدارة المصادر

الطبيعية لسنوات قادمة عديدة من أجل الحصول على ط ا رئق منهجية تشجيعية و مت ا ربطة مع إدارة نظام البيئة للحيلولة دون زيادة الضغوط عليها.

وكخلاصة لهذا الفصل باعتبار البيئة قيمة من القيم التي يسعى القانون للحفاظ عليها، والحفاظ عليها يكمن في التصدي لأي نشاط يمس أحد عناصرها، ومن ثم فإنه لا غنى عن الكشف عن هوية البيئة من جميع النواحي وبخاصة من خلال إبراز مفهوم البيئة بمختلف جوانبها اللغوية والاصطلاحية والقانونية، وكذا العناصر التي تشكل محل الحماية القانونية من الأخطار والأضرار التي تتعرض لها.

ونظرا لأهمية عنصر البيئة في أدبيات التنمية المستدامة باعتبار هذه الأخيرة تستهدف ضمان حمايتها والحفاظ عليها كونها تشكل الأرضية والأساس التي تقوم عليه، كان من الضروري بيان مفهوم التنمية المستدامة، والذي مقتضاه أنه يتعين على الأجيال الحاضرة عدم تجاهل حقوق الأجيال المقبلة

في البيئة والموارد الطبيعية عند إساءة استخدامها ولا شك أن هذا يهدد بعدم استمرارية التنمية في المستقبل، فالحفاظ على قاعدة الموارد الطبيعية يؤدي إلى تحقيق التقدم الإقتصادي والإجتماعي المنشود، وإذا استنزفت الموارد البيئية الطبيعية و تدهورت فإن أعباء ذلك سوف تكون خطيرة ويستند هذا المفهوم إلى جملة من المبادئ كمبدأ الاحتياط ومبدأ الملوث الدافع ومبدأ المشاركة ومبدأ إدماج البعد البيئي، كما يستهدف تحقيق جملة من الأهداف والأبعاد كالبعد الإقتصادي والبعد الإجتماعي والبعد البيئي[1].

المطلب الثالث: العناصر ومستويات التنمية المستدامة

الفرع الأول: عناصر التنمية المستدامة

تقوم التنمية المستدامة على ثلاثة عناصر أساسية، هي: الاقتصاد والمجتمع والبيئة.

ومن الملاحظ أن هذه العناصر يرتبط بعضها ببعض، وتتداخل فيما بينها تداخلا كبيرا. فالاقتصاد أحد المحركات الرئيسية للمجتمع، وأحد العوامل الرئيسية المحددة لماهيته (مجتمع صناعي أو زراعي أو رعوي، إلخ). والمجتمع هو صانع الاقتصاد، والمشكِّل الأساسي للأنماط الاقتصادية التي تسود فيه، اعتمادا على نوع الفكر الاقتصادي الذي يتبناه المجتمع (الرأسمالي، الاشتراكي، الإسلامي).

والبيئة هي الإطار العام الذي يتأثر بالأنشطة الاقتصادية ويؤثر فيها. كما تتأثر البيئة بسلوكيات أفراد المجتمع وتؤثر في أحوالهم الصحية وأنشطتهم المختلفة. ولذلك فإن أي برنامج ناجح للتنمية المستدامة لا بد له أن يحقق التوافق والانسجام بين هذه العناصر الثلاثة، وأن يصهرها كلها في بوتقة واحدة

[1] حسونة عبد الغني، مرجع سابق، ص38.

تستهدف الارتقاء بمستويات الجودة لتلك العناصر معا: أي تحقيق النمو الاقتصادي، وتلبية متطلبات أفراد المجتمع، وضمان السلامة البيئية، مع المحافظة في الوقت نفسه على حقوق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية وعلى التمتع ببيئة نظيفة. والعلاقة بين التنمية المستدامة وحماية البيئة علاقة وثيقة. وفي هذا الصدد تمثل حماية البيئة الهدف الأول في برامج التنمية المستدامة، ويرجع ذلك إلى أن البيئة هي المصدر الأساسي لجميع الموارد التي تتطلبها برامج التنمية المستدامة ومشروعاتها. والإخلال بالتوازن البيئي يؤدي إلى تدمير النظم البيئية وتدهور حالة الموارد الطبيعية (الحية وغير الحية) والتعجيل بنفاد بعضها أو إفسادها بحيث يتعذر استخدامها بشكل مناسب اقتصاديا. ولهذا فإن حماية البيئة تتطلب وضع ضوابط خاصة لبرامج التنمية المستدامة بحيث تكفل هذه الضوابط عدم تدهور النظم البيئية الطبيعية. وتتضمن هذه الضوابط ما يلي:

1- المحافظة على سلامة البيئة (خصوبة التربة، تدوير عناصر الغذاء، نظافة المياه، جودة الهواء).

2- المحافظة على الموارد الوراثية للأحياء الحيوانية والنباتات، والحد من فقدان التنوع الحيوي.

3- ترشيد الاستخدام المتواصل للموارد الطبيعية (وبخاصة الموارد النباتية والحيوانية)، بحيث لا يكون الاستهلاك أكبر من قدرة هذه الموارد على التكاثر والإنتاج.

وتقضي التنمية المستدامة بأن يراعي الإنسان هذه الضوابط، ويراعي أهمية صون النظم البيئية، وأن يخطط معدلات استهلاكه بحيث يحافظ على التوازن بين احتياجاته وبين طاقة تلك النظم وقدرتها على الاستمرارية والعطاء.

الفرع الثاني: مستويات التنمية المستدامة

يمكن التفريق بين مستويين رئيسيين للتنمية المستدامة هما محل نقاش لدى عديد المفكرين، لذا فمن الأجر التطرق لهما في الأتي:

1. الاستدامة القوية

تعلي فكرة الأسامة القوية إمكانية التوسع نحو الخارج في النشاطات التنموية الاقتصادية والاجتماعية لكن وفق الحدود الطبيعية أو البيئية وذلك لضمان وجود استمرارية لعملية التنمية ان الاستمرار في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية (الإنسانية على المدى البعيد، لن يكون إذا هناك ضرر كبير بالبيئة أو الطبيعة التي توفر الموارد العالية والصينية.

والاستدامة القوية ترفض فكرة الإحلال من مستويات رأس المال (طبيعي، مالي، أو تكنولوجي) فهي تسعى إلى الحفاظ على المكونات المختلفة لرأس المال عند مستواها الأصلي كل على حذا، فهي تعد مكملة لبعضها البعض لا بدائل[1].

2.الاستدامة الضعيفة

على العكس يفترض مستوى الاستدامة الضعيفة أن التوسع في البعدين الاقتصادي والاجتماعي على حساب رصيد الموارد البيئية شريطة بقاء رأس المال الإجمالي ثابت. رأس المال الطبيعي + التكنولوجي * بشري + مالي) ثابت.

والاستدامة الضعيفة تعني أن هنالك توسعا في نطاق المخزون من الموارد وأن هذا يمكن تحقيقه من خلال تطوير موارد متجددة وإيجاد بدائل للموارد غير مجندة والاستخدام الأمثل للموارد الحالية،

[1] مؤيد عبد الله حامد، **البيئة والاتفاقيات الدولية**، دار الكتاب الجامعي للنشر، الإمارات العربية المتحدة 2011، ص 128.

والبحث على طول المشاكل نفاد الموارد أو التلوث، كما أن الاستدامة الضعيفة تسعى للحفاظ على رأس المال الكلي عند مستواه الأعلى دون الأخذ في الاعتبار التغيرات في مكونات رأس المال وبالتالي فهي تعتبر من هذه المكونات لرأس المال تعد بدائل لبعضها البعض بالنسبة لمستويات الأنشطة الحالية والموارد المتاح[1].

[1] رياض ربعي، موارد الطاقة والتنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، اقتصاد التنمية، جامعة عنابة، 2012، ص29.

خلاصة الفصل:

وفي الأخير يمكن القول أن مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر ليس مرتبط ارتباط مباشرا بآليات ومؤشرات الحكم الراشد بقدر ما هو مرتبط أولا بذهنية النخب الحاكمة من جهة، ومدى الفهم لأبجديات العمل الحزبي المعارض خصوصا من جهة ثانية(المقاربة السلطوية والمقاربة الحزبية)، على أساس أن محاولة تطبيق آليات الحكم الراشد في سبيل تفعيل مسارات التنمية المستدامة تقع المسؤولية الأولى على عاتق النخب الحاكمة، لكن قبل تجسيدها على أرض الواقع لا بد من تجسيد أفكار الحكم الراشد والتنمية في أذهان النخب الحاكمة أولا وقبل كل شيء،" **فالتنمية الميدانية تقتضي تنمية ذهنية بالأساس**".

الفصل الثاني: واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر

تمهيد:

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تحولات وتغيرات هامة أملتها عليه الظروف التي شهدتها كل من الساحتين الوطنية والدولية، وهذا على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وقد رام هذا التحول قيام الجزائر بحملة من التدابير والاستراتيجيات الواسعة وفي إطار مشاركتها الدولية وقعت وصادقت الجزائر على مجموعة من الاتفاقيات الإقليمية والدولية الخاصة بمحاربة التلوث والحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة.

بعد تطرقنا في الفصل الأول إلى التنمية المستدامة واستراتيجياتها سنتطرق في هذا الفصل إلى استراتيجية الجزائر في التنمية المستدامة وقد قسم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: تقديم بعض التجارب الدولية ومدخل لتجربة الجزائر في التنمية المستدامة

لقد اتبعت الدول المتقدمة مجموعة مختلف من المناهج لتصميم استراتيجيات التنمية المستدامة وصياغتها وتنفيذها يوجد الآن لدى العديد من الدول، وكذلك المنظمات والوكالات دولية ثروة من المعارف التي تقدم صورة عامة لتجربة وضع الاستراتيجيات والدروس المستفادة منها، وفيما يأتي توضيح لبعض هذه التجارب.

المطلب الأول: بعض التجارب الدولية في التنمية المستدامة

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى أهم التجارب الناجحة لبعض دول العالم في التنمية المستدامة كالتجربة الكندية والتجربة البلجيكية والاستفادة منها في التجربة الجزائرية ومنها[1]:

الفرع الأول: تجربة كندا

تعد كندا من أوائل الدول المتقدمة التي بادرت، إلى الوضع استراتيجية للتنمية المستدامة ففي 1990 أصدرت الحكومة الاتحادية خطة كذا الخضراء للبيئة السليمة وأبدت الحكومة في عام 1195 نهجها التعلق بالإدارة العامة لالتزامها بالتنمية المستدامة وأعدت دليلا للحكومة التي تراعي قضايا البيئية وقد وقع كل الوزراء في ذلك الوقت على الدليل، ثم عين مفوض البيئة والتنمية المستدامة في مكتب مراجع الحسابات العام.

[1] سايح بوزيد، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية بالدول العربية حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد تنمية، سنة 2012-2013، ص115.

وقد وضعت وزراء البيئة في كندا الاستراتيجية الأول للتنمية المستدامة وثم إقرارها من قبل البرلمان الكندي في ابريل 1997 وكانت أداة مهمة في مساعدة وزارة البيئية في تحويل مفهوم التنمية المستدامة إلى واقع، وقد شملت استراتيجية التنمية المستدامة لعام 1997 طائفة واسعة من المسائل وقادة إلى عدد من المنجزات المهمة.

وقد تم الاسترشاد بثلاث مفاهيم أساسية لإعداد الاستراتيجية التنمية المستدامة (2003/2001)

- ❖ الالتزام بنوعية حياة أفضل.
- ❖ اتباع نهج متكامل للتخطيط وصنع القرار. الالتزام بالإنصاف.

وفي هذا الإطار تم تحديد العناصر الرئيسية للإدارة استراتيجية التنمية المستدامة تمثلت بالآتي:

- ➢ استخدام نهج متكامل.
- ➢ العمل معا.
- ➢ استخدام حزمه من أدوات السياسة العامة.
- ➢ القيادة عن طريق توفير القدوة.
- ➢ زيادة مراعاة البيئة في عملية الحكومة.

الفرع الثاني: التجربة البلجيكية

بدأت بلجيكا في التسعينات القرن الماضي بوضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، وعرفت بلجيكا التنمية المستدامة بان لها خمسة أبعاد هي:

- ✓ العدالة في التعامل مع الأجيال.
- ✓ إحداث التكامل بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- ✓ المبدل الوقائي (الاعتراف بالنقاط التي تفتقر إلى اليقين العلمي ومواجهتها).
- ✓ مبدأ المشاركة.

وفي هذا الإطار ركزت بلجيكا على تناول المسائل الآتية:

- القضاء على الفقر والإقصاء الاجتماعي.
- حماية الغلاف الجوي (التغير المناخي واستنفاذ الأوزون)
- النظم الايكولوجية البحرية (المواد الخطرة والصيد المفرط والتغيرات في أنماط الاستهلاك)

وقد حددت بلجيكا المشكلات القائمة فيما يرتبط بوضع الاستراتيجية وتنفيذها وهده المشكلات هي:

- عدم وضع خيارات السياسات الاتحادية في إطار تحدي التنمية المستدامة الذي يواجه كوكب الأرض.

- غياب بعد النظر، مما أدى إلى قلة عدد الأهداف الوسيطة أو انعدام سبل تحقيقها.

- عدم كفاية الجهود المبذولة لتبيان الخيارات التنموية القائمة على أساس المشاركة.

- عدم الاعتبار الكافي لجوانب المرتبطة بالآثار طويلة الأجل لمهام التنمية الحالية.

المطلب الثاني: أهم الاتفاقيات الدولية الخاصة بالبيئة المصادق عليها من طرف الجزائر

لقد أصبحت البيئة ومشكلاتها ذات طابع عالمي من حيث الآثار المترتبة عليها هذا ما جعل المجتمع الدولي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة يتعامل مع المشكلات البيئية خارج الحدود الجغرافية والأطر السياسية، هذا ما يظهر جليا من خلال الاتفاقيات العديدة التي أبرمت في مجال حماية البيئية من التدهور والتنمية المستدامة، ومن بين القضايا الأساسية التي طرحت قضية تأكل طبقة الأوزون والتنوع البيولوجي والتغيرات المناخية، ومشكلة التصحر وهذا ما جعلنا نحاول من خلال ما سيأتي تناول أهم الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف الجزائر وهي[1]:

[1] سمير جعفر، **التنمية المستدامة واستراتيجيات تطبيقها في الجزائر**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهدة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2018-2019، ص50.

الفرع الأول: اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بتغير المناخ

تهدف هذه الاتفاقية إلى الوصول وفقا لأحكام متفق عليها وذات صلة إلى تثبيت تركيزات الغازات الدفئية في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من طرف الإنسان في النظام المناخي وينبغي الوصول إلى هذا المستوى في فترة زمنية كافية لإعطاء فرصة للنظام الايكولوجية بان تتكيف بصورة طبيعية مع تغير المناخ فتضمن بذلك عدم تعرض إنتاج الأغذية للخطر وتمضي قدما نحو تنمية اقتصادية مستدامة.

وعلى هذا يتضمن الالتزام الوطني ما يلي:

- انجاز جرد وطني للغازات الدفيئة.
- إنجاز استراتيجية وطنية للتقليل من الغازات الدفيئة ويتم هذا بمشاركة عدة قطاعات.
- القيام بدراسات حول الآثار المحتملة لناتجة عن التغيرات المناخية.

الفرع الثاني: حماية طبقة الأوزون

إن تناقص تركيز الأوزون في طبقات الجو العليا يمكن أن يصل إلى الأرض بقدر أكبر من الأشعة البنفسجية، وهذا ما قد يؤدي بدوره إلى الإصابة بالعديد من الأمراض والأضرار البيئية وقد ازدهر هذا التعاون نظراً لتفهم الدول المتقدمة للمشاكل البيئية التي تعاني منها الدول النامية.

وقد تمثلت مهام مكتب الأوزون الجزائري فيما يلي:

-تشخيص مستعملي المواد المضرة بطبقة الأوزون من اجل مساعدتهم لتطوير مشاريع تستعمل التكنولوجيا البديلة.

-القيام بحملات إعلامية من أجل تحسين الرأي العام بالمشاكل البيئية المرتبطة باستعمال المواد المضرة بطبقة الأوزون.

-اقتراح إجراءات تنظيمية تمس تطوير وانطلاق عمل بروتوكول مونتريال.

-خلق الاحتكاك بين الهيئات الوطنية والدولية المعنية بهذا البرنامج.

-اقتراح الرسوم الجمركية واجراءات تشجع على الإقلاع على استعمال المواد المضرة بطبقة الأوزون.

-تشجيع استعمال إشهار "لا تسيء لطبقة الأوزون ولا تستعمل المواد المضرة بطبقة الأوزون.

الفرع الثالث: التنوع البيئي

يعد التنوع البيئي أساس التنمية المستدامة ومصدر الأمن الاقتصادي والبيئي للأجيال القادمة، فهو يشمل كل أنماط الحياة والأنظمة البيئية وهو بذلك يوفر موارد عديدة كالأغذية والموارد الأولية والتنوع النباتي والسلالات الحيوانية التي تحتاجها الزراعة.

ولقد صادفت الجزائر خلال 6 جافني 1995 على اتفاقية التنوع البيولوجي، ومن اجل تحضير الإستراتيجية وبرنامج عمل في هذا الإطار وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئية في متناول

الحكومة مبلغ 335 ألف دولار ودائما في هذا الإطار جاء قانون 2003/10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الذي نص من خلال الموارد (43،42،41،40) على العناية بالمناظر الحية الحيوانية غير الأليفة والفصائل النباتية الطبيعية والوسط الذي يحتضنه وحماية الماء والهواء والجو والأرض وباطنها والأوساط الصحراوية وحماية الإطار المعيشي كما تحويل بعض مناطق الت ا رب إلى مناطق محمية من خلال إنشاء الحظائر الوطنية والمساحات الطبيعية ومناطق الصيد.

الفرع الرابع: الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر

لقد كانت الجزائر من بين الدول الأوائل التي طالبت المجتمع الدولي بمكافحة هذه الظاهرة وأهمية تجنيد كل القدرات المادية والبشرية للحد منها، لهذا لعبت الجزائر دورا هاما في انجاز هذه الاتفاقيات من خلال إلحاحها لمستميت بضرورة انجاز إلية تشريعية دولية للتصدي لمشكلة التصحر.

ووفقا للمادة التاسعة لهذه الاتفاقية بدأت الجزائر في إعداد برنامج وطنيا للحد من هذه الظاهرة الذي يرتكز على صيانة وحفظ الموارد ألطبيعية والمشاركة العملية للسكان ألمحليين والهدف من هذا البرنامج هو إعداد استراتيجية طويلة المدى لمكافحة التصحر وتخفيف الجفاف بالتأكيد على تنفيذها وادماجها في السياسات الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة.

المطلب الثالث: الإجراءات القانونية والتشريعية لحماية البيئة في الجزائر

شهد التشريع البيئي عدة تطورات منذ صدور القانون رقم 83-03 لكن تعزيز الترتيبات القانونية والتنظيمية في ميدان البيئة خلال السنوات الأربع الأخيرة شكل إحدى أولويات استراتيجية الجزائر للتنمية المستدامة، حيث أن هناك 10 نصوص تعد من أهم التشريعات في هذا الإطار، 5 منها تمت المصادقة عليها بينما الأخرى لا تزال قيد المراجعة وفيما يلي بعض القوانين التي تم المصادقة عليها في إطار حماية البيئة في الجزائر:

1. القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة:

تمت المصادقة عليه في جويلية 2003، حيث أدمجت من خلاله الخطوط العريضة لمبادئ مفهوم التنمية المستدامة الواردة في قمة ريودي جانيرو 1992، ومن بين أهم الترتيبات التي نص عليها:

+ لم تحديد ترتيب رقابي لمختلف مركبات البيئة، من خلال وضع حدود على شكل عتبات حرجة وأهداف الجودة الموارد الطبيعية الهواء، الماء، الأرض، وباطن الأرض".

+ إجبارية تعيين المستغل لممثل للبيئة، مع الحرص على تطبيق الرقابة والإشراف الذاتيين.

+ تعميم إدماج البيئة ضمن كافة مستويات التعليم.

+ إجراءات تحفيزية في الجانب الجبائي، الجمركي فيما يخص جلب المعدات المستخدمة في الحد من التلوث.

2. القانون المتعلق بالتسيير، الرقابة والتخلص

من النفايات: لقد جاء هذا القانون كضرورة ملحة نابجة عن ضرورة الحد من الآثار السلبية العديدة للنفايات بشكل عام والصناعية منها بشكل خاص على الصحة العمومية والبيئة، وقد نص هذا القانون على الإطار العام للرقابة والتخليص من النفايات تجسيدا لمبادئ التسيير العقلاني والسليم للنفايات من خلال جميع مراحله، وذلك بغرض خفض إنتاج ودرجة خطورة النفايات من المصدر.

3. القانون المتعلق بجودة الهواء وحماية الجو:

+ يتمحور نص القانون حول ثلاثة معالم رئيسية هي:

+ الوقاية، الإشراف والإعلام. إعداد أدوات التخطيط. به ترتيب إجراءات التقنية، جبائية ومالية، رقابية، عقابية.

+ حيث ينص القانون على إجبارية قيام السلطات العمومية على مستوى التجمعات الكبرى أكثر من 500.000

+ كلم بالرقابة على جودة الهواء، اعتمادا على أدوات التخطيط التالية: المخطط الجهوي لجودة الهواء، مخطط حماية الجو، مخطط التنقل الحضري.

المبحث الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي

باعتبار أن التنمية المستدامة [1]"**هي التنمية التي تهدف إلى تحقيق رغبات الأفراد عن طريق استهلاك الموارد الطبيعية بصفة عقلانية مع الحفاظ عليها للأجيال القادمة**"

ولتحقيقها يجب التأكد من:

- ✓ تحديد الحلقات المفرغة التي تؤخر وتيرة النمو وتجعل توزيع الأصول غير عادل
- ✓ الاستثمار في مشاريع وبرامج ومبادرات تؤدي إلى إيجاد مؤسسات أفضل.
- ✓ دعم انتقال المنظمات البيئية التي تقوم بالتعليم وتطبيقه في تحسين السياسات والمشاريع.

ومن خلال هذا المحور سنقوم بتوضيح برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2005، ثم البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2005-2009، إضافة إلى البرنامج الخماسي 2010-2014، وذلك كما يلي:

[1] البنك الدولي، **تنمية مستديمة في عالم متغير (عرض عام)**، تقرير عن التنمية في العالم، واشنطن،2003، ص ص 01،03.

المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004

يمكن استعار محتوى البرنامج على مختلف القطاعات كما يلي:[1]

1-1-**التنمية المحلية:** الهدف من تحقيق تنمية محلية هو الاستجابة لحاجيات المواطنين وتحسين نوعية الإطار المعيشي، حيث خصص لهذا البرنامج مبلغ قارب 115 مليار دينار، وقد تضمن البرنامج على الخصوص:

- إنجاز مشاريع تنموية على صعيد المجموعات الإقليمية.
- إنجاز مشاريع البنى التحتية المرتبطة بالطرق والمياه والاتصالات.

1-2- تنمية الموارد البشرية: قدر الغلاف المالي المخصص لتنمية الموارد البشرية ب 90 مليار دينار جزائري- والذي خصص لقطاع التربية الوطنية وقطاع التعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المهني والصحة والرياضة والثقافة.

1-3- تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي: في هذا الإطار تم تخصيص غلاف مالي يفوق 210 مليار دينار جزائري وذلك من أجل تحسين إطار معيشة سكان المناطق الحضرية التي تتميز بالفقر والعزلة ومن أجل التهيئة العمرانية وإعادة إحياء المناطق الريفية والهضاب العليا والواحات.

1-4- التشغيل والحماية الاجتماعية: خصص لهذا البرنامج غلاف مالي يقدر ب 16 مليار دينار جزائري، حيث سمح هذا البرنامج بتجسيد 700.000 منصب شغل دائم كما تم تخصيص أ زيد

[1] زرنوح ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييمية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص.ص 177، 178.

من 500 حافلة نقل مدرسي للبلديات المحرومة، إضافة إلى إصدار تشريعات ترمي إلى تأطير سوق العمل.

1-5- الفلاحة: يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وقد تم تخصيص مبلغ يفوق 65 مليار دينار جزائري لاحتوائه ويتمحور حول البرامج المرتبطة ب:

- ❖ مكافحة الفقر والتهميش ومعالجة ديون الفلاحين.
- ❖ إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف والتصحر.
- ❖ تكثيف الإنتاج الفلاحي خاصة المواد واسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الزراعية.
- ❖ حماية النظام البيئي الرعوي وتحسين العر من العلف.
- ❖ حماية الأحوال والمصبات وتوسيع مناصب الشغل في الريف.

1-6- الصيد والموارد المائية: حيث خصص له مبلغ يقارب 10 مليار دينار جزائري ويظهر أن هذا القطاع لم يحظ بالعناية اللازمة رغم طول الشريط الساحلي الجزائري الذي يفوق 1200 كلم مطلة على البحر وهذا البرنامج يهدف أساسا إلى:

- ➢ إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد وتربية المائيات.
- ➢ دعم نشاطات المتعاملين وإدخال تحفيزات جبائية وجمركية تضمنها قانون المالية لسنة 2001.
- ➢ معالجة ديون المهنيين المتعاقدين المستفيدين من مشاريع والتي قدرت ب 2.0 مليار دينار جزائري.

ومن نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي نلاحظ ما يلي[1]:

- إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية وتسليم الآلاف من المنشآت الجاهزة.
- استثمار إجمالي لحوالي 46 مليار دولار أي 3700 مليار دينار جزائري.
- نمو مستمر يساوي في المتوسط 8.3% طوال السنوات الخمسة ووصل إلى مستوى 8.6% في سنة 2003.
- تراجع في معدلات البطالة من 29% سنة 2001 إلى 22% سنة 2005.

✓ انخفاض المديونية الخارجية للجزائر من 31 مليار دولار سنة 2001 إلى أقل من 20 مليار دولار سنة 2005.

✓ تحقيق احتياطي صرف فاق 40 مليار دولار بحلول سنة 2004.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي في الفترة 2005-2009

من أهم المحاور التي لاقت اهتماما كبيراً من هذا البرنامج والتي كانت محل تركيز الحكومة في مواصلة الجهود لإعادة بناء الاقتصاد الوطني والانفتاح على الاقتصاد العالمي ما يلي:

2-1-**تسوية مسألة العقار**: حيث تم استكمال عملية مسح الأراضي على المستوى الوطني واستكمال مخططات التهيئة العمرانية عبر الوطن وذلك بغرض زيادة العرض من الأراضي المخصصة للاستثمار وكذا وضع التشريعات اللازمة التي تؤسس لنظام الامتياز في مجال العقار الفلاحي.

[1] زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جوان 2010، ص 205.

2-2-مكافحة الاقتصاد غير الرسمي: من أجل تطوير الاستثمار دأبت الحكومة على وضع القوانين اللازمة لمكافحة الاقتصاد غير الرسمي الذي أصبح معرقلا للاستثمار.

2-3-عصرنة المنظومة المالية: من أجل مسايرة الإصلاحات الاقتصادية فإنه كان ل ازما عصرنة النظام المصرفي والذي يهدف أساسا إلى:

- تحسين إدارة البنوك وشركات التأمين واستكمال عصرنة أدوات وأنظمة الدفع.
- تحسين أداء الموارد البشرية في القطاع المالي وإنعاش البورصة وتطويرها.
- تعزيز سوق رؤوس الأموال وتطوير القطاع المالي من خلال إقامة صندوق لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصناديق الاستثمارات الأخرى.

2-4- تحسين إطار الاستثمار وترقيته: وهذا من خلال التحضير للشراكة الفعلية مع الاتحاد الأوربي والانضمام للمنظمة العالمية للتجارة حيث تجسد ذلك في مراجعة قانون الاستثمارات وتفعيل دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ولجان مساعدة مشاريع الاستثمار والانطلاق الفعلي لما يعرف ب " الشباك الوحيد" لصالح المستثمر للقضاء على الجانب البيروقراطي.

2-5- تثمين الثروات الوطنية وتطويرها: وذلك من خلال القيام باستكمال الترتيبات التشريعية والتنظيمية لجلب الاستثمار الوطني الخاص وكذا المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو القيام بإبرام عقود شراكة في قطاعات المحروقات والطاقة والمناجم.

2-6- النهوض بقطاع السياحة والصناعات التقليدية والصيد البحري: من خلال:

- تحسين جودة الخدمات وإدارة الحظيرة الفندقية ضمن الشبكات الدولية للسياحة.

- تشجيع الاستثمار في الفندقة من أجل تأهيل القدرات والمواقع والمسالك السياحية الوطنية على مستوى الشواطئ والصحراء والسياحة الحموية.

- تشجيع الاستثمار في ميادين دعم الصيد البحري ومواصلة دعم رصد القروض لاستحداث الأنشطة لفائدة المتعاملين الاقتصاديين.

2-7- دفع التحدي في مجال الموارد المائية: من خلال:

- إنجاز محطات كبرى لتحلية المياه.

- بناء السدود وتطوير برامج حفر الآبار.

- تسيير الموارد المائية وتوزيعها بشكل عقلاني والرقابة من الكوارث المرتبطة بالمياه.

- مباشرة برنامج وطني لانجاز أزيد من 33محطة تصفية للمياه المسترجعة تستعمل للري.

2-8- تبني سياسات طموحة لتهيئة الإقليم: من خلال تعزيز سياسة البنى التحتية الكبرى والأشغال العمومية عن طريق:

- المشروع الضخم الخاص بالطريق السيار شر ق-غرب الذي يفوق طوله 1200 كلم.
- الطريق العرضي للهضاب العليا الذي يمتد لأزيد من 1000 كلم.
- إنجاز مطا ارت جديدة وتوسيع قد ارت استيعاب مطا ارت داخلية.
- صيانة الموانئ وتوسيعها وتحديث شبكة السكة الحديدية وإنجاز خطوط جديدة.

2-9- الحفاظ على البيئة وجعلها في خدمة التنمية المستدامة: من خلال إنشاء مناطق تهيئة متكاملة وتنمية مستدامة ومضاعفة المساحات المحمية ووضع المناطق الطبيعية المتميزة تحت حماية

المواطنين وإعادة تأهيل وترقية المساحات الخضراء والحدائق وكذا الأنظمة البيئية للواحات وحدائق النخيل.

2-10-إطلاق برنامج مليون سكن: لتلبية الطلب على السكن بعدة صيغ منها:

- السكن الريفي الموجه إلى الفئات القاطنة بالريف والتي تمنح على شكل إعانات مالية.
- السكن الاجتماعي الموجه لصالح الفئات المحرومة.
- البيع بالإيجار استجابة بقدر أفضل لاحتياجات الشرائح الاجتماعية متوسطة الدخل.

المطلب الثالث: البرنامج الخماسي 2010-2014

خصص هذا البرنامج لتو يف المنشآت القاعدية التي تحققت في الب ارمج السابقة واستعمالها في خلق الثروة ومنه خلق مناصب شغل لتحسين المستوى المعيشي للفرد وقد شمل على شقين هما[1]:

3-1- استكمال المشاريع الكبرى الجارية: والتي تم الانطلاق فيها في البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي قد خصص مبلغ 9700 مليار دينار جزائري والذي ارتكز على قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه.

3-2-إطلاق المشاريع الجديدة: وقد خصص لها مبلغ 11500 مليار دينار جزائري يهدف إلى تحسين أداء وتنافسية الاقتصاد الجزائري ورفع المستوى المعيشي للفرد.

وعليه فإن محتوى البرنامج الخماسي تضمن ما يلي:

[1] ناجية صالحي، فتيحة مخناش، **تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001-2004**، الملتقى الدولي المنعقد بتاريخ 11و12 مارس2013، جامعة سطيف، الجزائر.

- تخصيص أكثر من 40%من موارد البرنامج الخماسي لتحسين التنمية البشرية.
- تخصيص أكثر من 30% من موارد البرنامج الخماسي لمواصلة بناء المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية.
- دعم وتنمية الاقتصاد الوطني من خلال دعم التنمية الفلاحية والريفية وكذا ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع المؤسسات الاقتصادية خاصة المساعدة على خلق مناصب العمل.
- تطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم.

المبحث الثالث: آفاق التنمية المستدامة في الجزائر للفترة 2015-2019

تبنت الجزائر مخططا تنمويا خماسيا للفترة 2015-2019 من أجل مواصلة تنمية الاقتصاد الوطني يهدف إلى تعزيز مقومات الاقتصاد ومواجهة تأثيرات الأزمة المالية العالمية.

المطلب الأول: محتوى برنامج التنمية المستدامة للفترة 2015-2019

رصدت الدولة لهذا المخطط نحو 262 مليار دولار والتي تمول إضافة إلى الخزينة العمومية من قبل المؤسسات المالية والسوق المالية حيث يهدف إلى تحقيق معدل نمو يقارب% 7 مع آفاق 2019.

وتتمثل المحاور الأساسية لهذا البرنامج فيما يلي:[1]

1-1- تحسين الحكامة و ترقية الديمقراطية التشاركية: من خلال:

- ترسيخ ديمقراطية تشاركية بما يشجع على ترقية قنوات الحوار والاتصال.
- تحسين نوعية الحكامة ومحاربة البيروقراطية.
- تعزيز استقلالية العدالة ومكافحة كافة أشكال الآفات الاجتماعية.
- تحديث الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها للاستجابة لطلبات المواطنين المتزايدة.

1-2-**تطوير الاقتصاد الوطني:** وهذا بانتهاج سياسة تهدف إلى ترقية الاستثمار وتنويع الاقتصاد وتطوير القطاع الفلاحي وترقية قطاع السياحة وتوسيع النسيج الصناعي.

[1] Plan du travail du gouvernement, **Pour La mise en oeuvre du programme du Président de la République**, Mai 2014, P.3.

1-3-ترقية وتحسين الخدمة العمومية: وذلك من خلال مواصلة جهود انجاز البرنامج السكني والمحافظة على المكاسب الاجتماعية وترقيتها مما يساهم في تحسين مستوى معيشة السكان بشكل دائم وترقية مسعى التنمية المتوازنة بين المناطق.

المطلب الثاني: متطلبات تجسيد برنامج التنمية المستدامة للفترة 2015-2019

من أجل تجسيد أهداف هذا البرنامج يتطلب العمل على تحقيق ما يلي: [1]

2-1-تطوير النشاطات الفلاحية: من خلال:

- الاستغلال الأمثل للثروة الغابية ووضع برامج طموحة بتشجير أزيد من 400.000 هكتار من الأشجار المثمرة وغير المثمرة.
- توسيع المساحات المسقية إلى أكثر من مليون هكتار وخلق مستثمرات فلاحية جديدة في الهضاب العليا والجنوب.
- مضاعفة الإنتاج من المنتجات الصيدية ومنتجات تربية المائيات من خلال تهيئة وتوسيع الهياكل الموجودة في مجال الموانئ ورفع قدراتها.

2-2- **عصرنة المنظومة المصرفية والمالية:** من خلال:

- تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم النشاط المالي.
- تطوير واستعمال أدوات الدفع العصرية وتحديث النظام المعلوماتي للبنوك.

[1] Le portail du Premier Ministère algérien, " http://www.premier-ministre.gov.dz/ ", date de consultation

- تقليص آجال معالجة ملفات القروض والتمويل من خلال ضمان المزيد من المركزية في اتخاذ القرارات.

2-3- توسيع وعصرنة القطاع الصناعي: من خلال:

- ترقية الإنتاج الوطني وحمايته وتحسين تنافسية المؤسسات وتطبيق معايير الجودة.
- دعم نشاطات تثمين الموارد الطبيعية خصوصا نشاطات صناعات الحديد والصلب.
- إعادة النظر في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكييفه من خلال تحقيق إجراءات وكيفيات التمويل.
- تعزيز النشاطات الصناعية المزودة لقطاعات الطاقة والري والفلاحة.

2-4- تسيير المنشآت القاعدية وتوسيعها: وذلك ب:

- مواصلة توسيع شبكة السكك الحديدية وعصرنتها وإنشاء محطات جديدة.
- توسيع شبكة الطرق والطرق السيارة من خلال إنجاز الطريق السيار للهضاب العليا واستكمال المنافذ الخاصة بالطرق السيارة بطول إجمالي قدره 663 كلم.
- تطوير شبكة الطرق من خلال إنجاز خطوط جديدة وعمليات ازدواجية لبيع الطرق وعصرنتها.
- تجسيد الخيارات الكبرى لتهيئة الإقليم من خلال إنجاز 2000 كلم من الطر ق الجديدة في مناطق الجنوب والهضاب.

الخلاصة:

في إطار مجهودات التنمية المستدامة لقد تم تحقيق العديد من الأعمال المهمة والتي أعطت نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من الميادين خصوصا محاربة الفقر، التحكم في النمو الديمغرافي، الارتقاء بالوقاية الصحية وتحسين المناطق الحضرية.

الخاتمة

تدرك الجزائر، كغيرها من دول العالم أهمية التنمية المستدامة وتوليها اهتماما كبيرا يتضح من خلال البرامج الطموحة والجهود والمساعي الكبيرة التي تبذلها في نفس المجال. فالجزائر اليوم عازمة على تجسيد التنمية بجميع أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والتقنية والبيئية، ولديها ما يلزم من الموارد الطبيعية والمالية والبشرية لإحراز التقدم في مسار التنمية؛ إلا أن تحقيق ذلك منوط بمدى التزام الجهات المسؤولة من أفراد وجماعات ومؤسسات وهيئات متخصصة ومسؤولة، بتجسيد السياسات والإجراءات الكفيلة بتحقيق أهداف التنمية المنشودة، وعدم تكرار نفس الممارسات السابقة التي طالما عرفتها البرامج التنموية أثناء التطبيق. وكذلك لا بد من بناء سياسات تنموية تقوم على النظرة العلمية الشاملة الخصوصيات على المستويين الداخلي والخارجي تكون ضمن إطار مؤسساتي تلتقي فيه جل السياسات المسطرة وتطرح فيه كافة الإشكاليات والمساعي المشتركة .

ومن خلال كل ما سبق توصلنا إلى مجموعة مقترحات نذكر منها على الخصوص:

- تبني إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة يشارك في بنائها وإعدادها كل الجهات.
- يتعين تعزيز دور المجتمع المدني على كافة المستويات وذلك بتمكين الجميع من الوصول إلى المعلومات البيئية ومن المشاركة الموسعة في صنع القرارات البيئية إلى جانب الحكم بالعدل في القضايا البيئية ولذا يتعين على الحكومات أن تهيئ الظروف التي تيسر على جميع قطاعات المجتمع أن تعرب عن أريها وأن تؤدي دوارً فعالاً في تهيئة مصير مستدام.
- محاولة إدخال البعد البيئي في الخطط والسياسات وكذلك الثقافة الإدارية للمؤسسات الاقتصادية.

- الاهتمام بالبحث والتطوير واعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتبني مفهوم التنمية المستدامة.
- تنويع الاقتصاد الجزائري وترقية الصادرات خارت قطاع المحروقات وهذا بالاعتماد على القطاع السياحي والقطاع الفلاحي باعتبار الجزائر تمتلك فيهما قدرات تنافسية ضخمة.
- تحسين فرص كسب الرزق عن طريق برامج التنمية الريفية والبرامج الاجتماعية والفرص الاستثمارية.
- تطوير السوق المالية عن طريق الإصلاح المالي والمصرفي وتحديث وعصرنة الجهاز المصرفي.
- التركيز على حقوق الأجيال القادمة وعدم المساس بنصيبها من الثروات عن طريق تحديد طرق إدارة الموارد الطبيعية.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم:

1. الحديد/ 27.

القوانين والمواد والمراسيم

2. القانون 03-10 المؤرخ في 2003/07/19، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر، عدد 43.

كتب ورسائل جامعية:

أولا: الكتب:

1. د الخولي، أسامة، مفهوم التنمية المستدامة، مركز الدراسات، بيروت، 1999.
2. **معجم ألفاظ القرآن الكريم**، مجمع اللغة العربية، الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث، الجزء الأول.
3. **المعجم الوجيز**، مجمع اللغة العربية، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، 1422هـ/ 2002م.
4. مؤيد عبد الله حامد، **البيئة والاتفاقيات الدولية**، دار الكتاب الجامعي للنشر، الإمارات العربية المتحدة 2011.

ثانياً: رسائل جامعية

1. حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص قانون أعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.

2. رياض ربعي، موارد الطاقة والتنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، اقتصاد التنمية، جامعة عنابة، 2012.

3. زرنوح ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييمية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

4. سايح بوزيد، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية بالدول العربية حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد تنمية، سنة 2012-2013.

5. سمير جعفر، **التنمية المستدامة واستراتيجيات تطبيقها في الجزائر**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهدة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2018-2019.

6. نوال شين، تأثير الاتجاه الاستراتيجي على أداء منظمات الأعمال دراسة حالة شركة نفطال للتوزيع وتسويق المنتوجات البترولية الجزائر، أطروحة مقدمة النيل شهادة دكتوراه غلوم في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة /2016-2017.

مجلات والملتقيات:

1. الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، إرشادات الإعداد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة في الألفية الجديدة، ورقة المعلومات الأساسية رقم 13، نيويورك، 2002.

2. كربالي بغداد، حمداني محمد، استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر – مجلة علوم إنسانية، العدد 45، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية –جامعة، وهران، 2010.

3. البنك الدولي، **تنمية مستديمة في عالم متغير (عرض عام)**، تقرير عن التنمية في العالم، واشنطن،2003.

4. زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جوان 2010.

5. ناجية صالحي، فتيحة مخناش، **تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001–2004**، الملتقى الدولي المنعقد بتاريخ 11و12 مارس2013، جامعة سطيف، الجزائر.

المراجع باللغة الأجنبية:

Plan du travail du gouvernement, **Pour La mise en oeuvre du programme du Président de la République**, Mai 2014.

المواقع الالكترونية:

Le portail du Premier Ministère algérien, " http://www.premier-ministre.gov.dz/ ", date de consultation
www.uneca-na.org/arabe/un/documents%20et%20etudes/indicateurs-AR(8).doc

فهرس المحتويات

البسملة---------- I

كلمة شكر وتقدير ----------II

الإهداء ---------- III

مقدمة ----------أ

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

تمهيد: ---------- 1

المبحث الأول: مدخل للتنمية المستدامة---------- 2

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة ---------- 2

الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة ---------- 2

الفرع الثاني: مبادئ التنمية المستدامة ---------- 6

المطلب الثاني: اختلاف مفاهيم التنمية المستدامة ---------- 8

الفرع الأول: التنمية المستدامة في المنظور الإسلامي---------- 8

الفرع الثاني: حتمية التطوير باتجاه التنمية المستدامة---------- 10

المبحث الثاني: استراتيجيات التنمية المستدامة---------- 12

المطلب الأول: ماهية استراتيجية التنمية المستدامة وأهم مزاياها---------- 12

الفرع الأول: تعريف استراتيجية التنمية المستدامة ---------- 12

الفرع الثاني: مزايا استراتيجيات التنمية المستدامة ---------- 16

المطلب الثاني: الأسس الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة---------- 18

المطلب الثالث: الاستراتيجيات والنماذج المعالجة المشكل التنمية المستدامة ---------- 19

المبحث الثالث: المتغيرات الأساسية المؤثرة في التنمية المستدامة ---------- 26

المطلب الأول: المتغيرات الأساسية المؤثرة في التنمية المستدامة---------- 26
المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة ---------- 27
الفرع الأول: البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة ---------- 27
الفرع الثاني: البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة---------- 28
الفرع الثالث: البيئة بعد أساسي للتنمية المستدامة ---------- 29
المطلب الثالث: العناصر ومستويات التنمية المستدامة---------- 32
الفرع الأول: عناصر التنمية المستدامة ---------- 32
الفرع الثاني: مستويات التنمية المستدامة---------- 34
خلاصة الفصل ---------- 36

الفصل الثاني: واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر

تمهيد: ---------- 38
المبحث الأول: تقديم بعض التجارب الدولية ومدخل لتجربة الجزائر في التنمية المستدامة ---- 39
المطلب الأول: بعض التجارب الدولية في التنمية المستدامة ---------- 39
الفرع الأول: تجربة كندا ---------- 39
الفرع الثاني: التجربة البلجيكية---------- 41
المطلب الثاني: أهم الاتفاقيات الدولية الخاصة بالبيئة المصادق عليها من طرف الجزائر --- 42
الفرع الأول: اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بتغير المناخ ---------- 43
الفرع الثاني: حماية طبقة الأوزون---------- 43
الفرع الثالث: التنوع البيئي---------- 44
الفرع الرابع: الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر ---------- 45
المطلب الثالث: الإجراءات القانونية والتشريعية لحماية البيئة في الجزائر ---------- 46
المبحث الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي ------ 48

المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 ---------- 49
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي في الفترة 2005-2009 -- 51
المطلب الثالث: البرنامج الخماسي 2010-2014 ---------- 54
المبحث الثالث: آفاق التنمية المستدامة في الجزائر للفترة 2015-2019---------- 56
المطلب الأول: محتوى برنامج التنمية المستدامة للفترة 2015-2019 ---------- 56
المطلب الثاني: متطلبات تجسيد برنامج التنمية المستدامة للفترة 2015-2019 ------ 57
الخلاصة:---------- 59
الخاتمة---------- 61
قائمة المصادر والمراجع ---------- 64